الدورة الانتخابية السادسة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الأول

الجلسة رقم (٣)
السبت (١٠/كانون الثاني/٢٠٢٦) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (٢٠٣).

بدأت الجلسة الساعة (١٢:٢٥) ظهراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الثالثة، الدورة النيابية السادسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول.

خيرُ ما نفتتحُ بهِ الجلسة تلاوة آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الفقرة الاولى: دعوة عامة للمناقشة حول الإيرادات النفطية.

- النائب عبد الرحمن حسن خالد اللويزي (نقطة نظام):-

جدول أعمال مجلس النواب هو طرح قضية عامة للمناقشة هذا الأمر يستند به للمادة (٥٥) من النظام الداخلي، وإذا عدنا للمادة (١٥٥) يجوز (٢٥) عضواً من أعضاء مجلس النواب طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة واداء مجلس الوزراء او احدى الوزرات ويقدم الى رئيس مجلس النواب ويحدد رئيس مجلس الوزراء موعداً للحضور مع تحديد سقفاً زمنياً امام مجلس النواب للمناقشة، طرح موضوع عام للمناقشة يقتضي وجود مناقش يجب وجود شخص نناقشه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

موجود الآن سوف يدخل السادة مدير عام الضرائب، مدير عام المنافذ ومدير عام الجمارك.

السيدات والسادة الأعضاء، تعلمون الوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد.

- النائب سامي اوشانه كوركيس انويه (نقطة نظام):- ١٩:٣٥

حسب النظام الداخلي رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ المادة (٩) يمارس رئيس المجلس ونائباه مجتمعين المهام الآتية، الفقرة (١٣) تسمية مقررين من بين أعضاء المجلس والمادة (٣٦/ ثالثاً) أي مهام أخرى تناط بهما من قبل رئيس المجلس ونائبيه مجتمعين، نحن الآن نرى مقررين ولكن لم نرى امر إداري فتوجد مخالفة للنظام الداخلي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هي المخالفة؟

- النائب سامي اوشانه كوركيس انويه:-

الأمر الإداري لم يصدر، يوجد مقررين جالسين ولا يمتلكون امر نيابي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

وجود امر نيابي صادر بالمقررين وتم إصداره من الجلسة الماضية، وسبق أن أتيتم إلى المكتب واتفقنا وتكلمنا وقلنا سوف يكون بينكم حلول توافقية كمكون.

- النائب سامي اوشانه كوركيس انويه:-

كان يوجد اتفاق أن نجلس معاً ونحسم الموضوع ولكن لم تحدث هذه الجلسة فتوجد مخالفة بالنظام الداخلي.

- النائب سعود الساعدي (نقطة نظلم):-

جمعنا تواقيع تقريباً (١٢٠) توقيع بخصوص إصدار قرار نيابي لاستمرار اطلاق صرف رواتب عوائل ضحايا الإرهاب قانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩، عوائل معدمة مسحوقة أيتام، أرامل، نساء وأطفال بالحقيقة جميعهم ينتظرون مجلس النواب وغالبية أعضاء مجلس النواب مع الموضوع والقضية ليس فيها جنبة مالية التخصيصات موجودة والرواتب سوف تدور، أتمنى أن يصدر قرار نيابي وحضرتك وقعت على الطلب وقلت يوضع في اقرب جلسة لمجلس النواب، والأيام القادمة أيام عطلة أيضا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا الموضوع قانون وليس قرار، فيجب أن تبدأ اللجان وتتهيكل اللجان ويتم رفعه من اللجان ويتم قراءته قراءة أولى وقراءة ثانية والتصويت عليه.

- النائب سعود سعدون علي الساعدي (نقطة نظلم):-

التعديل الثالث للقانون قرئه قراءة أولى في ٢٠٢٥/٨/٢٦.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

جنابك من الدورات السابقة أي قراءة تم قراءتها قراءة أولى وثانية في الدورة السابقة لا تعتبر ويجب أن تقرأ قراءة جديدة.

- النائب سعود سعدون علي الساعدي:-

القصد إصدار قرار بتمديد صرف الرواتب لحين التصويت على القانون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نحن مع مستحقات الشهداء والجرحى الذين ذكرتهم وماضين بهذا الأمر إن شاء الله عن قريب تشكل اللجان هذا الأسبوع وتبدأ اللجان تأخذ دورها بالعمل، القرار لا يمضي سيادة النائب يجب تشريع قانون، السيدات والسادة الأعضاء، تعلمون الوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد، فكان لنا رأي بأن نستضيف السيد مدير عام الضرائب، والسيد مدير عام المنافذ والسيد مدير عام الجمارك، من اجل معرفة الواردات الغير نفطية والهيكلية الموجودة داخل هذه الدوائر وكيف تعلم وسوف نبدأ وندع باب النقاش مفتوح، كل شخص لديه استفسار لديه سؤال من السيدات والسادة الأعضاء المستضيفين يبدأ بالسؤال الخاص به، نعطيهم فرص للإيضاح وبعدها نبدأ بالمداخلات، السيدات السادة النواب، اي نقطة نظام إذا لم تذكر المادة لا أعطي مداخلة، عندما يقول لي نقطة نظام يذكر لي المخالفة.

نرحب الأخوة السيد رئيس هيأة المنافذ، والسيد مدير عام الجمارك والسيد مدير عام الضرائب، السادة المدراء العاميين تعلمون البلد يمر بوضع اقتصادي صعب جداً تطلب هذا الموضوع حضوركم من اجل استيضاح الواردات الغير نفطية وعائداتكم للبلد وما هي الهيكلية؟ وما هي التفاصيل الموجودة في مديرياتكم؟ فسوف نترك الحديث لحضراتكم تفصلون لنا آلية عملكم وما هي وارداتكم الموجودة للمديريات الغير نفطية قبل ما تستلمون المنصب وبعد استلامكم للمنصب، ما هي تعظيم الإيرادات التي جرت في دوركم؟ وما هي الخطط الموجودة؟ وما هي أمور الأتمتة التي استعملتموها في دوائركم؟ فنترك الحديث للسيد رئيس هيأة المنافذ.

السيدات السادة النواب، هذه الجلسة سوف تكون محصورة في المجلس لا تنشر للأعلام حتى تبدون رأيكم بحرية.

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ):-

شكراً لهذه الاستضافة المهمة في وقت تشهد به المنطقة والعراق أزمات متعددة ولا سيما الأزمة المالية الذي يشهدها البلد، سوف أتكلم بصراحة حتى تكون الأمور واضحة لكافة الأخوات والإخوة أعضاء مجلس النواب العراقي الموقر عن واقع المنافذ الحدودية والجمارك والضريبة بشكل عام بصفتي رئيس هيأة المنافذ الجهة الرقابية المشرفة على عمل هذه الدوائر، واقع الحال سوف اذكره كيف كانت الإجراءات سابقاً وكيف أصبحت في الحكومة الحالية وما هي النتائج المتحققة من جراء هذه الإجراءات التي حصلت، في عام ٢٠٢٠ بداية استلامي مهمة رئاسة هيأة المنافذ الحدودية كانت كافة الإجراءات الجمركية والضريبية والدوائر الأخرى العاملة هي إجراءات ورقية إجراءات غير صحيحة يشوبها الفساد وتدخل الموظف والعامل البشري بشكل مباشر، وكما تعلمون عندما يدخل العامل البشري في المعاملة الجمركية بالضريبة بأي إجراءات بالتالي هناك فساد وهناك إجراءات يكون من المؤكد انعكاسها سلبي على الإيرادات المتحققة، منذ اليوم الأول عملنا بعلمية ووضعنا أسس للاتمتة الإلكترونية على مستوى المنافذ حتى لا ابخس دور إخواني مدراء عامي الدوائر العاملة الأخرى أتكلم على هيأة المنافذ الحدودية، شكلنا في هيأة المنافذ الحدودية برنامج اسمه برنامج إدارة المنافذ الحدودية يتكون من غرفة عمليات كبيرة تشرف بشكل مباشر على كافة المنافذ الحكومية، الآن في مقر الهيأة وحضر دولة رئيس الوزراء افتتح هذا المركز، الآن جميع منافذ العراق البحرية والبرية والجوية تعمل وفق نظام حوكمة متكامل يتم الإدارة عن طريق مركز العمليات في مقر الهيأة، ماذا يعني هذا؟ يعني اي بضاعة موجودة في (طربيل في مندلي في البصرة في العمارة) في اي محافظة لا تدخل هذه البضاعة الى العراق إلا بعد ان يتم تدقيق اوليات هذه المعاملة بشكل الكتروني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هل منافذ الاقليم من ضمن سلطتكم؟

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ):-

كلا سيادة الرئيس، الآن سوف أجيب بشكل مفصل ولدينا مشكلة كبيرة في هذا الملف لكن اتكلم بالترتيب حتى تكون الصورة واضحة لكافة الاخوة والاخوات اعضاء مجلس النواب، فكل بضاعة تدخل للعراق حالياً وفق اجراءات حوكمة الكترونية كاملة واطلاق مباشر من المنافذ الحدودية، يعني اي بضاعة لا تدخل للبلد اذا لم ادقق الرسم الجمركي كم ورسمه الضريبي كم وهل البضاعة خضعت للوصف وخضعت للفحص المسبق لجهاز السيطرة النوعية وكافة الجهات الأخرى التي هي البيطرة والزراعة والصحة، هذه الإجراءات الالكترونية اتت ثمارها وادت الى زيادة في الايرادات بشكل غير مسبوق، في عام ٢٠٢٥ حققنا ايراد مقداره (٢) ترليون و (٥٠٠) مليار دينار عراقي في هذا العام وهو اكثر من العام بما يقارب (٥٠٠) مليار هذا الايراد زاد بشكل كبير على السنوات السابقة وهذه الزيادة بالتأكيد هي مترابطة بشكل متقابل مع الحوكمة الالكترونية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سنة ٢٠٢٤ كم كانت ايراداتكم؟

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ):-

سنة ٢٠٢٤ كان الايراد ما يقارب (٢) ترليون أي فارق زيادة عن هذا العام (٥٠٠) مليار، في ٢٠٢٣ الايراد كان ترليون وشيء بسيط معه، فبدأنا نضغط بالحوكمة نضغط بتقاطع البيانات نضغط بالإجراءات، الموضوع الأهم الذي جميع اعضاء البرلمان لديهم سؤال اكيد عن هذا الموضوع وهو موضوع التحويلات المالية، البلد كان يعاني من تحويلات مالية وهمية كبيرة والكثير من اعضاء مجلس النواب يخرجون في الاعلام وفق بيانات مضبوطة وصحيحة يقولون العراق يحول مبالغ كبيرة للاستيراد وبالمقابل لا تأتي بضاعة تتناسب مع هذه التحويلات المالية، ماذا فعلنا نحن في هيأة المنافذ الحدودية وفق هذا البرنامج عملنا عملية تقاطع بيانات الشركة (س) حولت (٥) مليون دولار هذه الشركة (س) اذا لم تأتي ببضاعة تتناسب مع هذا المبلغ المحول يكون مدير الشركة المفوض والشركة تخضع للإجراءات القانونية، ونحن عملنا مع مكت لغسيل الاموال ومع

القضاء والدينا الكثير من المتهمين حالياً في السجون واستردينا مبالغ كبيرة فموضوع التحويلات المالية قطعنا به شوط كبير واكيد زميلي مدير عام الجمارك سوف يتكلم بشكل دقيق حسب اختصاصه لهذا التفصيل، نعود على السؤال الذي تفضل به الاستاذ (احمد) والذي اكد عليه السيد رئيس المجلس المحترم موضوع منافذ الاقليم، لغاية الآن منافذ الاقليم لا ترتبط بمنافذ الحكومة الاتحادية، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٣) لسنة ٢٠١٩ هذا القرار بالفقرة (ثانياً/١) تقول تخضع كافة منافذ اقليم كردستان الى سلطة الحكومة الاتحادية والمتمثلة بهيأة المنافذ الحدودية، لكن لغاية اليوم هذه المنافذ لا ترتبط بمنافذ الحكومة الاتحادية وبصراحة اتكلم انا لدي تواصل مع الاخوة في الاقليم بشكل يومي ولكن مع شديد الاسف لغاية اليوم لم نصل لدرجة الارتباط وهذا الموضوع اثر بشكل مباشر على الايرادات المتحققة، لأن الاخوة في الجمارك او الضرائب عندما يفرضون ايراداتهم او يرفعون التعرفة الجمركية ويصبح هناك تفاوت بين الرسوم التي تجبى في منافذنا الاتحادية التي هي مرتفعة مقارنةً مع الرسوم الجمركية التي تجبى في منافذ اقليم كردستان التي دائماً تكون هي اقل بالتالي تصبح منافذنا الاتحادية منافذ طاردة للتجارة مقابل منافذ اقليم كردستان تكون جاذبة للتجارة لأن الإجراءات تكون قليل والرسوم تكون اقل، فنتمنى من هذه الدورة المباركة الدورة السادسة ان شاء الله يكون هنالك دعم للحكومة ودعم لمؤسسات الدولة من اجل الوصول الى التكامل والتنسيق وتبادل المعلومات مع الاخوة في اقليم كردستان لنجعل المنافذ العراقية بإقليمها واتحادها تخضع لكافة الإجراءات المنصوصة وكما ورد في المادة (١١٠) من الدستور ان السياسة الجمركية والتجارة هي شأن اتحادي فبالتالي من حق الحكومة الاتحادية تفرض الإجراءات وتفرض الرسوم وتفرض السياقات وكل البلد يمارس هذه الإجراءات بشكل مباشر.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

استاذ (احمد) لا تجوز المداخلة، استاذ (عمر) والاخوان كلامكم مع الرئيس وبعدها نعطي المداخلات للسيدات والسادة الاعضاء.

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ):-

سيادة الرئيس، انا اذا اريد ان اسرد جميع الإجراءات التي عملناها في هيأة المنافذ من ضبط سيارات مهربة تم إهدائها الى دوائر الدولة، نحن في هيأة المنافذ سلمنا الى دوائر الدولة ما يقارب (٥٠٠٠) سيارة بشكل هدية، حتى البرلمان العراقي الموقر استلم مجموعة كبيرة من هذه السيارات وجميع وزارات الدولة، سابقاً السيارات التي تحت الموديل تدخل بطريقة مهربة وتدخل بطريقة غير قانونية وتستخدم في الجرائم وتستخدم بأساليب غير صحيحة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيارات التي تدخل تحت الموديل او بطريقة غير رسمية جميعها تصادر؟

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ):-

سابقاً كان المهرب يعتبر الدولة والقانون جسر للعبور علينا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هي السيارات التي اعطيتها الى مجلس النواب؟

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ):-

اعتقد انت متابعين المواقع الرسمية لهيأة المنافذ لا يمر يوم او يومين او ثلاثة ايام إلا ونضبط سيارات تحت الموديل، الموديل المسموح به الدخول للعراق هو ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦، فأي عجلة موديلها اقل من ٢٠٢٣ أي موديل ٢٠١٥ او ٢٠١٦ او ٢٠٢٠ تعتبر هذه تحت الموديل غير مسموح بموجب القانون دخولها يقومون ضعفاء النفوس في (جبل علي) اخفاء هذه العجلات بمواد اكسسوارات او بطل ماء او كلينكس تدخل كأنما هي اكسسوارات لكن بالحقيقة هي سيارات، سابقاً كان المهربين يقومون بجلب هذه السيارات ويأتي بنفسه يخبر عنها الدولة، يأتي يقول توجد سيارات مهربة توجد (١٠٠) حاوية يوجد بها (٤٠٠) سيارة مهربة صادروها بحيث يكون مصدر ايجابي للدولة تذهب المنافذ الحدودية والجمارك تضبط هذه السيارات نحيلها بموجب القانون الى القاضي المختص، بموجب القانون هذه البضاعة المهربة تباع في مزاد يأتي نفس الشخص الذي خبر عنها يشتريها في المزاد العلني ومن ثم يصبح لديه الشرعية القانونية لتسجيلها بدوائر المرور وتصبح عجلة اصولية بها سنوية واوراق، نحن بصراحة لم نسمح وانا المتكلم في عام ٢٠٢٠ صدرت قرار في زمن السيد (عادل عبد المهدي) رقمه (٨٤) لسنة ٢٠٢٠ وصوت عليه مجلس الوزراء بمصادرة كافة العجلات التي تحت الموديل حتى لا نعطي فرصة للمهرب يسجلها في دوائر المرور وبدأنا نسلمها الى دوائر الدولة، لا توجد وزارة في الدولة موجودة إلا وسلمناها ما لا يقل عن (٢٠٠) سيارة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

استاذ (عمر) قل لنا عن السيارات التي سلمتها الى مجلس النواب في اي تاريخ وفي اي دورة ولمن وعددهن كم؟

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ):-

تفاصيلها بالضبط لا احصيها لأن عددهن (٥٠٠٠) سيارة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

في أي دورة؟ الدورة الخامسة الدورة الرابعة؟ استاذ (عمر) انت تعلم السلطة التشريعية مستهدفة استهداف مباشر فكلامك الذي تحدثت به اليوم سوف يسبب لغط بالشارع، ارجو من جنابك ان ترسل لنا كتاب رسمي تقول عدد السيارات المسلمة الى دوائر مجلس النواب وليس للنواب وبالأصل النواب ليس لديهم سيارة وليس لهم مستحقات وليس لهم نثرية وليس لهم شيء حتى تكون واضحة للجميع، تقول عدد السيارات المرسلة الى مجلس النواب في التاريخ كذا عددها كذا والدوائر كذا هذا بكتاب رسمي ارجو منك، جنابك ذكرت ان (٥٠٠٠) سيارة موزعة الى دوائر الدولة ككل اريد جرد بالخمسة آلاف سيارة تقول مجلس الوزراء اعطيته سيارة عدد كذا مجلس النواب دوائره كذا سيارة الجهة الفلانية كذا سيارة، (٥٠٠٠) سيارة تعمل لها جرد وترسلها الى مجلس النواب.

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ):-

قرار مجلس الوزراء يقول توزع السيارات التي تضبط في المنافذ الحدودية بصيغة هدية لكافة دوائر الدولة، كافة دوائر الدولة من ضمنها البرلمان ومجلس القضاء الاعلى ومجلس الوزراء والهيئات والوزارات والكثير من اعضاء مجلس النواب ارسلوا كتب رسمية الى وزارة المالية لأن القرار اعطى الصلاحية الى وزارة المالية وزميلي مدير عام الجمارك اعتقد يؤيد هذا الموضوع جميع موظفي الدولة ومؤسساتها من حقها ان تستلم عجلات مصادرة من المنافذ الحدودية ولدينا كتب موجودة وبالإمكان ان نزودكم كل نائب بها من الذي طلب سيارات ومن الذي اخذ موافقة وزارة المالية ومن الذي استلم ومن الذي لم يستلم، فهذه جزئية بسيطة من التفاصيل الاخرى الذي سوف اذكرها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

استاذ (عمر) النواب يرسلون لك كتب ويريدون ان تزودهم بالسيارات وتزودهم بالسيارات؟

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ):-

الموضوع جداً واضح سيادة الرئيس، قرار مجلس الوزراء جميع العجلات المضبوطة من قبل هيأة المنافذ الحدودية تمنح السيدة وزيرة المالية صلاحية اهداء هذه العجلات لكافة مؤسسات الدولة بدون استثناء، اللجنة المالية اللجنة القانونية الرئيس ونائبيه انا اتكلم بهذا الموضوع في ٢٠٢٠ صدر القرار، اي نائب ضمن لجنة معينة يرسل كتاب الى وزارة المالية صلاحية وزيرة المالية حصراً بتخصيص عجلات للنائب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

زودنا بأسماء النواب الذين طالبوا بعجلات وتم تزويدهم من قبل وزيرة المالية حسب القرار المتخذ من قبل مجلس الوزراء، زودنا بكافة العجلات المزودة لجميع دوائر الدولة الرسمية، مجلس وزراء، رئاسة الجمهورية والوزارات، تقول هذه العجلات مهداة من قبل وزيرة المالية وفق القرار كذا بالاسم والموديل والنوعية.

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ):-

لدي مثال اخر حتى الاخوان يكونون في الصورة، انا سوف لن ادخل بعمليات التهريب اعتقد انكم تشاهدوها في وسائل الاعلام الرسمية من هيأة المنافذ، الحكومة العراقية اتكلم وبكل ثقة اليوم عمليات التهريب لا يمكن ان تمر عبر المنافذ الحدودية، في الدورة السابقة تم استضافتنا في لجنة النزاهة النيابية وكان الاستاذ (زياد الجنابي) متواجد والست (عالية نصيف) موجودة حدثت استضافة في لجنة النزاهة النيابية لهيأة المنافذ الحدودية من اجل المداولة في عملية الحوكمة واعتقد الاستاذ (زياد) اعتقد يذكر الاستضافة التي حدثت في مجلس النواب واستعرضنا لهم عمليات الربط الشبكي الموجودة، ما هو الربط الشبكي الموجود؟ الجميع تعلم ان المنافذ الحدودية ملف يشوبه الفساد لسنوات طويلة الآن سيطرنا على هذه العمليات من خلال تحليل صور البضاعة لا تمر اي سيارة الى العراق إلا بعد ان نحلل صورة البضاعة داخل المنفذ وفي بغداد حتى إذا تم شراء ذمة الموظف في المنفذ الحدودي انا استطيع في بغداد وقدمنا عرض متكامل امام لجنة النزاهة في حينها وحصلنا شكر وامتنان للإجراءات التي اتخذناها في هيأة المنافذ الحدودية، فالإطلاق مركزي من بغداد، عمليات التهريب اصبحت عصية على المهربين بشكل كبير، الموضوع الآخر موضوع الضريبة، استاذ (حيدر) يعلم قبل فترة ارسلت له كتاب كتبت له اغلب الشركات التي موجودة في المنافذ الحدودية لا تتحاسب ضريبياً

وبالتالي سوف يكون لدينا هدر في المال العام في موضوع الأمانات الضريبة وهذا الملف عليه علامات استفهام يجب ان ننتبه من هذا الملف، في نهاية عام ٢٠٢٣ صدر قرار من مجلس الوزراء بإلغاء الوحدات الضريبية في المنافذ الحدودية وعلى الشركات في نهاية السنة المالية تذهب تتحاسب في الهيأة العامة للضرائب، نحن كجهة رقابية شخصنا ان هناك العديد من الشركات لا تتحاسب ضريباً نهاية السنة المالية، شكلت لجنة مشتركة مع الهيأة العامة للضرائب وجلبنا اسماء الشركات التي تعمل في المنافذ الحدودية وبالجمارك وجدنا عدد كبير من هذه الشركات في نهاية السنة المالية يلغي الشركة التي موجودة لديه ويعود يأسس شركة جديدة وبالتالي فقدت الدولة حقها في هذه الإيرادات فقط في محافظ البصرة ضبطنا مئات الشركات وصدرنا مئات اوامر القبض على هؤلاء الذي لا يتحاسبون ضريباً وكذلك في بغداد والمحافظات الأخرى واعتقد مدير عام الضرائب اتصل بي وأخبرني إنه أن الوقت لا يكفي لإنجاز أعداد المكلفين الذين يأتون الى الهيأة العامة للضرائب لتسديد ما بذمتهم من اموال، فاتخذنا اجراءات الكترونية في ضبط الضريبة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كيف لا يمكن ان ينجز المعاملات؟

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ):-

الجميع بعد ان اصدرت عليهم مذكرات القاء قبض، قبل كانوا في مأمن، عندما تنتهي السنة يمزق أوليات الشركة الخاصة به ويذهب ويأسس شركة جديدة ولا يحاسب ضريبياً، نحن ماذا فعلنا؟ جلبنا جميع التصاريح الجمركية التي يدخل بها بضاعة خلال السنة وقاطعناها مع الجمارك ومع الضريبة وقلنا له يجب ان تدفع كذا مبلغ، صدرنا عليه امر القاء قبض لا يلغي امر القاء القبض إلا ان يجلب براءة ذمة من الضريبة، السنوات السابقة كان بها غير طريقة احتاج الى وقت كبير حتى اعرض الإجراءات التي المهمة التي قامت بها الحكومة في هذا المجال.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حتى لا يضيع منا الوقت لأن السيدات والسادة اعضاء مجلس النواب لديهم مداخلات ولديهم بعض الاستفسارات والاسئلة، الذي اريده من جنابك حتى نختصر الوقت ونختصر الحديث، الايرادات قلت لنا (٢) ترليون (٥٠٠) مليار السنة القادمة كم طموحك ان تصل ايراداتك في المنافذ؟ وما هي المعوقات والمشاكل التي تعاني منها؟ حتى نستطيع نحن خلال هذه الدورة نعالج المشاكل ونعظم الإيرادات، قل لنا ماذا تستطيع ان تفعل في المرحلة القادمة؟

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ):-

احتاج الى ثلاث اشياء، الشيء الأول ان ترتبط منافذ اقليم كردستان بمنافذ الحكومة الاتحادية وتخضع لنفس التعريفة الجمركية والإجراءات ، إذا لم تحدث إجراءات موحدة لجميع المنافذ الحدودية في الإقليم وفي محافظات الوسط والجنوب لا استطيع السيرة إلا اذا كانت نفس الإجراءات، لأني كلما اعمل اتمته كل ما اعمل إجراءات مشددة تغادر التجارة مني وتذهب وبالتالي انا الخسران والفائدة مني تذهب لغيري، فيجب اول قرار نتخذه ان تكون السياسة الجمركية والسياسة التجارية شأن اتحادي وفق المادة (١١٠) من الدستور وجميع المنافذ تخضع لنفس الإجراءات والرسوم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الان المنافذ في جميع المحافظات نفس التعرفة الجمركية التي تدخل بها؟

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ):-

نعم سيادة الرئيس، جميع منافذنا الاتحادية في محافظاتنا الاتحادية تخضع لنفس الإجراءات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

استاذ (عمر) سؤالي واضح، لديك منفذ حدودي في البصرة ليدك منافذ في الانبار وديالى نفي البضاعة التي تدخل من منفذ البصرة نفسها تأخذ جمرك عليه من منفذ الانبار وديالى.

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ):-

نفسها (١٠٠%) اي تغيير غير موجود على مستوى الرسوم والإجراءات والحوكمة.

الشكلة الثانية، هناك معابر ومنافذ غير رسمية بين سوريا وبين اقليم كردستان ولدينا منافذ غير رسمية بين تركيا واقليم كردستان ولدينا منافذ غير رسمية بين ايران واقليم كردستان، هذه المنافذ غير الرسمية في حال بقاءها ايضاً لا نستطيع رفع الإيرادات هناك منافذ غير رسمة ومعابر غير رسمية تمر منها البضاعة لا تمر حتى من المنافذ الاتحادية، والبضاعة عبارة عن نفط وعبارة عن ادوية واغنام أي بضاعة قيمتها مرتفعة او عليها

منع تمر عبر المنافذ والمعابر غير الرسمية وبالتالي منافذنا الاتحادية تكون ضحية لهذه المعابر والمنافذ غير الرسمية، فبعد ان ترتبط منافذ الإقليم بحكومتنا الاتحادية وتغلق المنافذ غير الرسمية وصلنا الى الموضوع الثالث وهو إجراء تغيير كبير للعاملين ضمن كافة الدوائر الموجودة في المنافذ الحدودية بما فيها المنافذ الحدودية يجب ان يكون اعادة تقييم ومنح صلاحية لرئيس الدائرة وتحدث تغذية عكسية، الذي يعمل في المنافذ والذي يعمل في الجمارك والذي يعمل في الضريبة يجب ان يسحب من هذا المكان ويحدث تدوير.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

النظام الالكتروني لم يدخل لديك استاذ (عمر) إذا نظام الكتروني كيف يستطيع ان يتلاعب الموظف؟

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ):-

البرنامج الالكتروني لغاية الآن غير متكامل بنسبة (١٠٠%) ونحن اليم في ازمة مالية يحتاج منا إجراءات سريعة ورادعة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كم وصلت نسبة البرنامج الالكتروني؟

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ):-

البرنامج الالكتروني كمنافذ حدودية وكجهة رقابية انا محوكم إجراءاتي في الكامل، لكن الأخوة في الجمارك والضرائب بذلوا جهود حثيثة ووصلوا الى مراحل جيدة واكيد هم سوف يوضحها في المداخلات التي سوف يتفضلون بها، فنحتاج الى عملية تدوير للموظفين الذي بحقهم مؤشرات سلبية، في الجلسة الأخيرة في مجلس الهيأة الذي انا رئيسه والعضو معي من الاخوان في الجمارك شخصت ما يقارب (٧٠) موظف وقبلهم (٦٠) موظف ونحن في عملية تغيير مستمر لكن نحتاج قرار بتدوير كافة العاملين الذين متواجدين واستبدالهم بالموظفين؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

انت ليس لديك صلاحية على الموظفين الذي تابعين لك؟

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ):-

حتى عندما تكتب الى وزارة المالية موضوع الحذف والاستحداث والاستبدال هذا يأخذ وقت، يبقى الموظف في مكانه متواجد لحين إجراء الحذف والاستحداث واحياناً لا يحدث.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

انت تريد ان تخرجه من الهيأة نهائياً صح؟

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ):-

نعم اخرجه من الهيأة واجلب موظفين وفق معايير جديدة حتى يكون لدي ثلاث اشياء هذا الحل السيدات السادة اعضاء مجلس النواب، الحل الاول ارتباط جميع منافذ العراق بمنظومة واحدة وبتعريفة واحدة، ثاني حل جميع الموظفين الذي متواجدين الذي لديه باع طويل في هذا المكان ولديه علاقات مع التجار ومع المخلصين ومع البيئة التي موجودة يكون تغيير للموظفين وفق معايير النزاهة والكفاءة ومن يجيدون العمل على الحاسبة الالكترونية وتوحيد التعرفة الجمركية، ونحن اليوم اعتقد لدينا ازمة في منافذنا الاتحادية نحن رفعنا التعرفة وفق تعرفة ٢٠١٠ وحدثت لدينا مشكلة في المنافذ الحدودية لأن اسعارنا اصبحت مرتفعة مقابل منافذ اخرى اسعارها منخفضة فحدث لدينا ازمة وايرادنا حالياً متراجع بسبب عدم توحيد الإجراءات في كافة منافذ العراق، في ختام المداخلة السيد الرئيس وهيأة الرئاسة المحترمين والسادة والسيدات كونوا على ثقة نحن في هيأة المنافذ الحدودية بضباطها ومنتسبيها وموظفيها نعمل وفق ما يمليه علينا شرفنا الوظيفي نعمل وفق الحوكمة الالكترونية حققنا انجازات كبيرة لا يسع الوقت لذكرها ذربنا منابع الارهاب فيما يخص الادوية الفاسدة، انا في شهر واحد ضبطت ما يقارب (٥٨) حاوية ادوية فاسدة لولا تدخلنا وضبطها لكانت هذه الادوية في جميع الصيدليات وجميع ابنائنا يتناولها وهي كلها سموم وغير صالحة للاستهلاك البشري، رفعنا الايراد بفضل عمليات الحوكمة والمتابعة وان شاء الله بفضل دعم مجلس النواب ستكون إيراداتنا بمستوى افضل ان شاء الله.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد مدير هيأة الجمارك، توضيح عن عمل دائرتك وايراداتك السابقة وعندما تسلمت ما هو البرنامج الذي عملته وما هي الإجراءات التي اتخذتها والى اين وصلت الحوكمة الالكترونية في دائرتك وتعاون هيأة الضرائب والمنافذ معك وما هي الايرادات المتحققة؟

- السيد ثامر قاسم داود (مدير عام هيأة الجمارك):-

جميع البينات التي سوف اتحدث بها هي تخص الجمارك الاتحادية، مثلما تعلمون هيأة الجمارك في الحكومة الاتحادية لا يوجد اي ربط مع حكومة الاقليم بالتالي ليس لدي معلومات عن مقدار الإيرادات الجمركية الخاصة في منافذ الاقليم ولا نمتلك معلومات عن انواع والبضائع التي تدخل عن طريق منافذ الاقليم سواء الرسمية او غير الرسمية، اليوم الهيأة العامة للجمارك الدائرة الوحيدة في العراق التي اعتمدت الاتمته في نظامها الجمركي إضافة الى اعتمدت موضوع الدفع الالكتروني، اليوم الدائرة الوحيدة في العراق التي غادرت العمل الورقي وغادرت وصل المحاسبة (٣٧) اليوم الدفع الكتروني عن طريق نظام (الاسيكودا) من ٢٠٢٥/١/١، موضوع الجمارك واتمتتها اولى اهتمام الحكومة الحالية ووضعتها من اولويات البرنامج الحكومي واولى باهتمامات دولة رئيس الوزراء، استلمت مهام إدارة الهيأة العامة للجمارك في ٢٠٢٥/٣/٥، كانت ايرادات الهيأة العامة للجمارك لا تتجاوز (٤٠٠) مليار في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بلغت ايراداتنا (٢) ترليون و (٥٦٤) مليار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

من الشهر الثالث لنهاية السنة (٩) اشهر؟

- السيد ثامر قاسم داود (مدير عام هيأة الجمارك):-

كلا من ١/١ الى ٣/٥ كانت (٤٠٠) مليار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هي الإجراءات التي عملتها حتى ترتفع خمسة اضعاف؟

- السيد ثامر قاسم داود (مدير عام هيأة الجمارك):-

تطبيق برنامج (الاسيكودا) على كافة مراكزنا الاتحادية المراكز الجمركية واتمتت العمل الجمركي بشكل كامل، اعتمدنا نظام الكتروني وغادرنا العمل الورقي، انشأنا غرفة عمليات الجمارك من بغداد اراقب كل عمل المراكز الجمركية واراقب ايرادات الجمارك يومياً بشكل مستمر إضافة الى المتابعة وإضافة الى الاشراف والتنظيم الإداري الذي حدث في الفترة الأخيرة إضافة الى القرارات التي تصب في مصلحة الحوكمة وتطوير قدرات الهيأة العامة للجمارك، هذا انعكس بشكل مباشر على اتمتت الإجراءات الجمركية ورفع الإيرادات إضافة الى تفعيل اقسام التحريات ومكافحة التهريب عمليات الضبط التي يتم ضبطها يومياً بالتعاون مع هيأة المنافذ الحدودية عمليات كبيرة تهريب مخدرات، تهريب مشروبات كحولية تهريب سكائر، تحدينا الكبير اقليم كردستان منافذ الاقليم، لذلك صدرت ثلاثة قرارات جمركية انشأت مكاتب جمركية في محاذات اقليم كردستان التي هي سيطرة السد في محافظة الموصل وسيطرة جيمن ودرامان في محافظة كركوك، هذه السيطرات عملت على استيفاء فروقات الرسوم للبضائع التي ترد عن طريق اقليم كردستان، مثلما تعلمون اليوم السادة النواب الهيأة العامة للجمارك بعدما اتمتت اجراءاتها تم توحيد الإجراءات في كافة مراكز مراكزنا الاتحادية، لكن تبقى منافذ الاقليم لم تلتزم بقرارات الحكومة الاتحادية ولم تؤتمت الجمارك في منافذ الاقليم وهذا يشكل لنا معوق وتحدي كبير، اي قرار نطبقه في الهيأة العامة للجمارك يطبق فقط على منافذنا في الوسط والجنوب، منافذ الاقليم لم تلتزم بهذه القرارات لذلك لجأنا الى اصدار قرارات جمركية ثلاثة قرارات انشأنا هذه السيطرات لتدقيق البضائع التي ترد عن طريق اقليم كردستان واستيفاء فروقات الرسوم في هذا الجانب، ايرادات الهيأة العامة للجمارك في سنة ٢٠٢٢ كانت (٨٠٠) مليار في سنة ٢٠٢١ كانت (١) ترليون في سنة ٢٠٢٤ بداية تطبيق نظام (الاسيكودا) بلغت (٢) ترليون و (١٤٥) مليار وفي سنة ٢٠٢٥ بلغت (٢) ترليون و (٥٦٤) مليار، التصاعد بالإيرادات والزيادة غير مسبوقة إذا نعود الى سجلات الهيأة العامة للجمارك في وزارة المالية لم تصل الهيأة العامة للجمارك لهذا الرقم من الإيرادات وبالإمكان الاطلاع على هذه البينات في وزارة المالية، نحن نطمح اليوم الى مضاعفة هذه الايرادات اقولها وبصراحة يفترض ان تكون ايرادات الجمارك لا تقل عن (٨) ترليون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد المدير العام نحن سألناك الآن كلامك اصبح مختلف في ٢٠٢٤ لديك (٢) ترليون وانت تقول في ٢٠٢٤ كان لديك (٤٠٠) مليار وانا عملتها في ٢٠٢٥ (٢) ترليون أي في ٢٠٢٤ لديك (٢) ترليون وفي ٢٠٢٥ ايضاً (٢) ترليون انت قلت لي (٤٠٠) مليار في ٢٠٢٤ ، ارجو ان تكون دقة في الكلام هذا اليوم انت امام السلطة التشريعية والتي هي بيت الشعب ومسؤولة عن عملكم بالتفاصيل الارقام التي تذكرها سوف يكون تدقيق بها، الارقام التي تعطيها لنا يجب ان تكون دقيق.

- السيد ثامر قاسم داود (مدير عام هيأة الجمارك):-

عفواً سيادة الرئيس انا قلت استلمت المهام في ٢٠٢٥/٣/٥ كانت الإيرادات عند استلامي (٤٠٠) مليار، فالإيرادات اليوم (٢) ترليون و (٥٤٦) مليار هذه ايرادات الجمارك، نطمح الى زيادة الايرادات، طبقنا اعتباراً من ١٢/١ البيان الجمركي الذي ربط عمليات التحويل المالي في الاستيرادات وهذا الموضوع سوف يحد بكل كبير من عملية التحويل المالي دون ان يقابله بضائع، لن يحول دولار واحد الى الخارج مالم يتم التصريح ابتداءً لدى الهيأة العامة للجمارك من خلال نظام (الاسيكودا)، ربطنا بياناتنا مع البنك المركزي العراقي لسد الفجوة بين التحويلات المالية وعملية الاستيرادات التي تتم التي كانت سابقاً تتم عمليات غسيل اموال كبيرة في هذا الملف واليوم الحمد الله تم تلافي هذا الموضوع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد مدير عام الضرائب، ايجاز مفصل عن عملكم وما هي الآلية المتخذة وما هي الإجراءات التي اتخذتموها وكم كانت ايراداتكم في السنوات الماضية وكم ايراداتكم في سنة ٢٠٢٥؟

- السيد حيدر علي حسين (مدير الهيأة العامة للضرائب):-

ابتداءً من اهم واجبات عمل الهيأة العامة للضرائب هي جباية الايرادات الضريبية لدعم موازنة الدولة، في بدء الحكومة تلقينا دعم كبير من دولة الرئيس ومن وزيرة المالية المحترمة ومن لجنة الاصلاح التي تم تشكيلها من قبل رئيس الوزراء، من اهم الذي تحقق في هذه السنة عن السنوات السابقة هي زيادة الايرادات الضريبة بنسبة نمو (٥%) في سنة ٢٠٢٤ كانت الايرادات الضريبة (٣) ترليون و (٨٧٢) مليار في هذه السنة بلغت (٤) ترليون و (١٣٠) مليار بزيادة نمو (٥%)، ما هي الاسباب التي اثرت على هذه الزيادة؟ سابقاً في ٢٠٢٣ (٣) ترليون و (٨٧٢) مليار في هذه السنة ٢٠٢٥ بلغت (٤) ترليون و (١٣٠) مليار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

استاذ (حيدر) بالتدريج كم ايراداتكم؟

- السيد حيدر علي حسين (مدير الهيأة العامة للضرائب):-

٢٠٢٤ (٣) ترليون و (٨٧٢) مليار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

(٣) ترليون و (٨٧٢) مليار.

- السيد حيدر علي حسين (مدير الهيأة العامة للضرائب):-

في نهاية هذه السنة (٤) ترليون و (١٣٠) مليار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يعني (٢٠٠) وجزء أصبحت الزيادة.

- حيدر علي حسين (مدير عام الضرائب):-

يعني تقريباً الزيادة في النمو (٥%)، من أهم الاسباب التي أدت الى هذه الزيادة هو عدة أسباب من قبل أنا قلت دعم سيادة الرئيس و وزيرة المالية ولجنة الاصلاح التي تشكلت اضافة الى المستشارين الذين ساهموا بشكل كبير في دعم الهيئة العامة للضرائب، في السنوات السابقة لم يكن يوجد دعم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الى هنا أختلف معاك، ذكرت دولة الرئيس و ذكرت وزيرة المالية لكن عندما تقول المستشارين أختلف معك.

- حيدر علي حسين (مدير عام الضرائب):-

التقدير أهم الانجازات هو التقدير الذاتي الذي خرج عن طريق قرار مجلس الوزراء (٢٣٥٢٧) سنة ٢٠٢٣ الذي أدى الى مراجعة المكلفين الذين لم يراجعوا سابقاً بسبب كون أن التقدير الذاتي تحاسب المكلفين بعد ما يصرح به من أرباح وهو يقرر الضريبة التي يقررها بالتالي لدينا آلية ثانية فيما بعد هو تحاسب الامتثال وهذه الآلية تكون بعد التحاسب الضريبي وتسهيل الاجراءات للمكلفين جميعاً واعطاء براءة ذمة وأي صرف استحقاق أو

أي كتاب عدم ممانعة بدون اللجوء الى الضوابط أو كتب رسمية بمخاطبات دوائر الدولة، لدينا توسيع الضريبة تقوم الهيئة العامة للضرائب بإجراء المسح هذه اجراءات داخلية لكن لدينا الأتمته، ندخل على الأتمته.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

برنامج الإلكتروني أين وصلت فيه وكم نسبته؟

- حيدر علي حسين (مدير عام الضرائب):-

نعاني من تحديات كثيرة ومن ضمنها اهم تحدي هو الأتمته، الحقيقة الهيئة العامة للضرائب يعني تتكون من (٥٢) فرع وعدد كبير من المكلفين يبلغ الملايين اضافة الى شركات تبلغ تقريباً (٧٠) الف شركة تتحاسب وهذا يتطلب التعاون مع جهات دولية، نحن نتعاون مع الجهات الدولية مثل منظمة (الجايي زات) الالمانية اضافة الى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتوجيه من وزارة المالية بالتعاون مع شركات كبرى مختصة بموضوع الأتمته، نحن ماضين في هذا الموضوع ولدينا تواصل مع مركز البيانات الرقمي بوضع برامج أتمته مصغرة لغرض البداية بها وتطويرها لاحقاً على كل الهيئة العامة للضرائب والانشطة.

موضوع الامانات الضريبية (الامانات) التي حسب على نظام سكودا، سابقاً كانت تؤخذ الامانات الضريبية من المنافذ الحدودية قبل قرار مجلس الوزراء سابق الذكر (٢٣٥٢٧) الذي ألغى المنافذ الضريبية في المنافذ الحدودية وتم توجيه المكلفين بتسديد الضرائب في نهاية السنة المالية، هذا أدى الى انخفاض حقيقة انخفاض كبير في الضرائب، نظام الإسكودا يعني حسب وجهة نظره سوف يؤدي الى زيادة الحصيلة الضريبية بحيث يتم السيطرة على جميع الاستيرادات بدون أي تهرب ضريبي، سوف نلاحظ هذا في أول شهر، أن شاء الله في نهاية كل شهر سوف تأتي لنا إحصائيات كاملة يقوم الهيئة العامة للضرائب في ضل نظام الإسكودا باستقطاع النسبة الضريبية بموجب القانون الضريبي بدون أي زيادة وتحويلها مباشرة الى حساب خاص بالهيئة العامة للضرائب، حقيقة نتائج نظام الإسكودا لن نستطيع أن نقيمها إلا بعد فترة معينة ومقارنتها مع السنوات السابقة، أعتقد أن الايرادات ضمن نظام الإسكودا للدولة سوف تحقق طفرة كبيرة كونها ايرادات غير نفطية وبالتالي نعتمد على ايرادات الاخرى التي تساهم في زيادة ودعم موازنة الدولة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة النواب سوف نفتح باب المداخلات وفق الموجود على الورقة، نبدئ بالإخوة رؤساء الكتل وبعدها نبدأ بالموجود، لدينا ورقتين وبحدود وصلوا بالـ (٢٠٠) متداخل، النصاب حالياً أصبح (٢٤٢) اخوان.

- النائب بهاء حسين علي الاعرجي:-

أنا أشكر السيد الرئيس على هذه الجلسة وأسجل عتبي على النائبين الأول والثاني لعدم حضورهما وهذا في الجلسة الاولى وهذا مؤشر حقيقة وأتمنى أن لا يتكرر ذلك.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أتصلوا في وكانت لديهم الاستاذ (عدنان أبو محمد) في محافظته في بابل يوجد اشكال يعمل على معالجته.

- النائب بهاء حسين علي الاعرجي:-

على العموم نحن نتكلم لأنه هذه البداية غير موفقة، الموضوع الثاني أتمنى أيضاً لازالت اللجان وكذا، أن تكون الجلسة القادمة عن الوضع الاقليمي الخطر أن تكون نفس هذه الجلسة.

الموضوع الآخر، الاخوة المدراء حقيقة هم من خيرة موظفينا وأبناءنا، لكن أنا لدي (٣) أسماء اولاً نحن نتكلم تصاعد الارقام وهذا شيء جيد ولكمن "أعطونا الاستيراد كم؟

انا أعتقد هذه الارقام التي استحصلت لا تتلاءم مع البضائع المستوردة أو على الأقل المبالغ التي خصصت الى هذه البضائع، يعني أنا اليوم أطلع بالسنة كذا (١٦,١٧) مليار للجمهورية الاسلامية استيراد، هل تقريباً في هذا البرج من تركيا أقل بقليل من الامارات فبالتالي اين هذه الارقام، هذا أولاً.

ثانياً: نحن الآن في نظام جديد (الإسكودا) لنشاهد أولاً حصلت هجمة كبيرة من البعض، يبررون لنا الاخوان وخاصة الأخ الذي في الجمارك جزاه الله خيراً أنه ما فائدته وما هو وضعه وهل هو يؤثر ومتى تطبيقها؟ حتى تكون رسالة طالما الجلسة غير معلنة حتى لا تكون فيها مزايدات، الموضوع الآخر حقيقة هو دائرة الضرائب، أنا أشكر الأخ مدير الضريبة لكن أنا اتكلم بصراحة دائرة الضريبة ولا أحمل الاخ مسؤولياتها حقيقة،

هي من الدوائر البائسة، يعني أنا أتكلم عن أفضل نظام عالمي سوف يطبق (الإسكودا) ولا يوجد لدينا أتمتة في داخل الدائرة أو المديرية وهذا سوف لا يكون علاقة أو ربط واليوم لا يوجد عدالة في الضريبة والعدالة التي في الضريبة ليست هي فقط بموجب القانون وإنما بسبب الموظفين، اليوم تعطي للموظف مبلغ معين يقول بتخفيض الضريبة من رقم الى رقم أخر والعكس هو الصحيح، لذلك هذه أيضاً يراد لها معالجة، انا سؤالي والاجابة أطلب كم الاستيرادات وهذه الواردات الخاصة بكم حتماً لا تتناسب لكن الخلل ليس فيكم أنتم من الأشخاص المحترمين لكن كيف نعالج هذا الأمر، المسالة هذه الجلسة الأولى وهذه أخر مداخلة الجلسة الاولى تشرفنا فيكم الآمن تعطوننا أرقام تقديرية بعد أن يطبق نظام الإسكودا كم سوف تكون وارداتكم؟ حتى بالجلسة الاخرى نحاسبكم.

- النائب عدي عواد كاظم:-

بصراحة نحن اليوم لا نتحدث عن أرقام في الموازنة ولا عن بند مالي عابر نحن نتحدث عن شكل الدولة التي نريدها، هل نريد دولة تعالج ازماتها بزيادة أعباء على المواطن أم دولة تصلح ادارتها وتستعيد هيبتها وتحسن استثمار ما تملكه، بصراحة العراق لا يعاني من فقر في الموارد الغير نفطية العراق يعاني من سوء ادارة هذه الموارد، لهذا بقينا أسى النفط معرضين الى تقلبات الاسواق مضطرين في كل أزمة للبحث على حلول مؤلمة للمواطن، ومن هذا المنطلق سيدي الرئيس نحن ككتلة صادقون تبنينا مساراً اصلاحياً واضحاً وهو زيادة الايرادات الغير نفطية من دون فرض ضرائب ومن دون تحميل المواطن أي عبئ أضافي، هذا المسار يقوم على الاصلاح الادارة وتوحيد التحصيل والتحول الرقمي وضبط المنافذ الحدودية وتحويل الخدمة العامة من عبئ على الدولة الى موارد يخدمها ويخدم المواطن، نحن لا ندعوا الى الجباية ونحن ندعوا الى دولة فعالة دولة تسرع الخدمة بدل تعطيلها وتحارب الهدر بدل معاقبة المواطن، تتبنى الاستدامة المالية بقرار شجاع ومسؤول، كتلة صادقون ترى أن هذا المسار ليس خياراً سياسياً بل واجب وطني و ندعوا مجلسكم الموقر الى دعمه ومتابعة تنفيذه لأن الدولة بلا ادارة كفوءة لن تنفذها كثرة الموارد.

- النائب مثنى عبد الصمد محمد حسين السامرائي:-

بدايةً أقدم شكري وامتناني على الحديث ألذي صدر من الاخوة الزملاء وسؤال هنا أوجهه الى الاخوة، تم ذكر مبالغ ايرادات لعام ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤ وهل هذه المبالغ لكل جهة على حدة، يعني هذه المبالغ التي ذكرتها الضرائب والجمارك لكل جهة على حدة أو مع الهيئة أو هذه المبالغ هي متداخلة فيما بينكم؟ هذا السؤال الأول، الاخوة ذكروا نظام الإسكودا لكن لم يوضحون الى السادة الزملاء أنه هذا النظام هو منحة من البنك الدولي بموجب أعتقد كان جزء منه باتفاق مع وزارة المالية في تطبيقه وهو تطبيق المنافي ست المسبق، سؤالي عن الساحات الترحيل ما هو موضوع ساحات الترحيل للسيارات الموجودة فيها ويحصل فيها التأخير، اضافةً الى ما ذكر السيد رئيس الهيئة المحترم عن الاجراءات المتخذة في الشركات التي عملت لمدة عام على المدراء المفوضية وأصحاب الشركات في الدعاوى التي قامت على هذه الشركات التي قامت بالتحويل المالي، وهذه الاجراءات على بعض الاطراف والشركات التي قامت بالتحويل، ما هي الاجراءات التي اتخذت على المؤسسات المالية التي سمحت الى هذه الشركات بإجراء التحويلات لمدة سنة، وأسأل السيد مدير عام الضرائب على قسم الشركات ضرائب الشركات وما هي المبالغ التي تم تعظيم الموارد فيها في الشركات والعقود الشركات المميزة في القسم المعني الخاص اضافةً نحن في صدد تشكيل حكومة جديدة أن شاء الله وأهم النقاط الاساسية في تعظيم الموارد هي تقديم الخدمة للمواطنين في الجباية، ما هي الآلية التي تقترح أن تقدم من قبلهم ومع اللجنة المالية في البرامج أو الاشياء الموجودة المثبتة لدى مجلس النواب، لدى المستشارين واللجنة المالية في تعظيم الايرادات في برامجها السابقة من خلال الجباية أو المشاريع المقترحة و الأتمته وربط منظومة إلكترونية تخدم المواطن، تعكس الخدمة وتعكس الايرادات من خلال الأتمته.

- النائب فالح ساري عبد اشي الجياشي:-

كما يعلم الجميع أنه الايرادات الغير نفطية لا تقتصر فقط على الضرائب والجمارك لكن لعلع جزء الاكبر من هذه الايرادات تأتي عن طريق الجمارك والضرائب وبنفس الوقت أيضاً هذه المؤسسات تحكمها قوانين، يعني الهيئة العامة للضرائب توجد مجموعة قوانين يجب أن تطبقها وكذلك الجمارك، سؤالي مدى إمكانيتهم وقدرتهم على تطبيق القوانين هل أنه فعلاً اجراءاتهم الحالية تحصيل ايراداتهم الجمركية و الضريبية وكم نسبة انجازهم بالنسبة للقوانين (٥٠%) أو (٦٠%) تطبيق القانون بكامل فقراته والمرونة الموجودة، هذا جانب، الجانب الآخر موضوع توحيد المنافذ الحدودية سواءً كانت على الحكومة الاتحادية أو على حكومة الاقليم، طبعاً هذه المشكلة نعاني منها من دورات سابقة من الصعوبة جداً ان تلتزم حكومة الاقليم بنفس التعليمات التي تلتزم بها الحكومة الاتحادية، سؤالي هنا ومقترحي هل هنالك امكانية على أن تكون نقاط سيطرة وتفتيش كما هو حال سيطرة الصفرة في ذلك الوقت وهل هنالك امكانية أن تعطى هذه نقاط التفتيش و السيطرات صلاحيات واسعة تستطيع من خلالها ان تكون فعالة، بالتالي حتى لا ندخل في اشكال سياسي واشكال فني ممكن أن تعالج هذه القضية في هذا الجانب وهذا جانب جداً مهم، وأتمنى من

المجلس أن يستضيف في الجلسات القادمة مجموعة من المؤسسات الحكومية التي تسهم مساهمة كبيرة في رفد الموازنة بإيرادات غير نفطية وهذه بإمكاننا أن نزود المجلس في هذه الدوائر والمؤسسات حتى تكون الصورة واضحة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا المنهاج الذي سوف يكون لأن اليوم الوضع الاقتصادي في البلد صعب جداً أخواني ونستمر بالاعتماد على الواردات النفطية بنسبة (٩٠ الى ٩٢%) هذه كارثة يجب تعظيم الواردات الغير نفطية ومثل ما ذكر السيد النائب فالح الساري استضافة واستفهام من الدوائر التي تدعم الموازنة بالواردات الغير نفطية.

- النائب احمد مظهر ابراهيم الجبوري:-

في الدورات السابقة حرصنا في اللجنة المالية دائماً على تعضيد الحكومة من ناحية الايرادات الغير نفطية وحرصنا كل الحرص على ذلك واسعفنا الهيئات والمنافذ والضرائب والجمارك بكل المتطلبات التي يحتاجونها من خلال تشريع قوانين كان أهمها قانون الموازنة، من الواضح أن قانون التعرفة الجمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ الذي حدد بموجبه آلية ونسب استيفاء الرسوم الجمركية الذي تأخر من ٢٠١٥ لم يطبق حتى الآن بسبب قضايا شكلية منها البنى التحتية لنظام الأتمته الجمركية، اليوم نحن على أعتاب مرحلة جديدة لدي مجموعة أسئلة أحب أن أسألها الى الأخوة، أولاً اذا تريد أن تحسب رياضيات نحن يومياً البنك المركزي الذي كنت اتمنى أن يكون موجود ممثل عن البنك المركزي في هذه الجلسة خاصةً أننا يومياً (٣٠٠) مليون دولار البنك المركزي يعطي مبالغ استيراد البضائع والسلع من الخارج، عندما تحسبها يصل شهرياً تقريباً (٧) مليار دولار، عندما تحسبها في العام يصل الرقم الى (٨٦) مليار دولار سنوياً، البنك المركزي يبيع دولار (٨٦) مليار دولار سنوياً، عندما تأتي تستقطع ضرائب، جمارك، منافذ، المفروض نحن ليس بأقل (١٧) ترليون دينار سنوياً تكون عائداتنا، لماذا عائداتنا الى حد الان لا تتجاوز الـ (٩ أو ١٠) ترليون هذا أولاً، ثانياً هل أن القانون القرارات التي تصدر من مجلس الوزراء هي أعلى من القوانين النافذة مثل قانون الضريبة، المفروض القرارات لا توقف القانون، نحن مجموعة قرارات صدرت من مجلس الوزراء باستثناءات عدة وهذه الاستثناءات أعتقد هي كانت سبب في تخفيض عملية الايرادات غير النفطية، سؤالي للأخوة أولاً هل أن مقومات نجاح تطبيق القانون قانون التعرفة الجمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ أصبحت جاهزة وهب بالإمكان تطبيق القانون بشكل عام على كل المحافظات العراقية بما فيها الاقليم ام اننا نعمل على جزء ونترك الجزء الآخر، سيادة الرئيس فقط اذا تسمح لي لأنه أنا في منطقة حدودية تقريباً مع الاقليم واشاهد اغلب المتبضعين بدأوا يذهبون الى الشمال يحضرون بضائعهم من هنالك ويتركون المنافذ التابعة الى الاقليم هذا أولاً، ثانياً هل تم دراسة نتائج تنفيذ قرارات مجلس الوزراء بكل الجوانب وقياس أثره على كل من مستويات التضخم، انخفاض حجم الاستيرادات واثره عل القطاع الخاص، اسعار العملة الاجنبية وهل تم استشارة وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي لتنفيذ هذه القرارات في الوقت الحالي، النقطة ثالثاً ما هو السند القانوني لقيامكم باستيفاء مبالغ ضريبية مسبقة (الامانات الضريبية) في المنافذ الحدودية لا سيما أن أي استقطاع ضريبي يكون وفقاً للقانون وضمن اختصاصات الهيئة العامة للضرائب، سيادة الرئيس بما أنه المداخلة لكل نائب مرة واحدة فسوف أكمل، سوف أخذ مداخلة أخرى.

سيدي الرئيس بناءً على استضافة اليوم والنقاط التي سوف يخرج بها المجلس ولخطورة التداعيات الاقتصادية في الوقت الراهن نوصي قيامكم بتسريع تشكيل لجنة من المجلس على أن تدار من قبل أكبر الأعضاء سناً لغرض استضافة الجهات المدرجة أدناه لدراسة وتحليل تداعيات الموضوع ورفع توصيات بشأنها، الاستضافة تتم بواحد ممثلين حكومة اقليم كردستان لمناقشة أسباب عدم شمول منافذ الحدودية بنظام الأتمته الالكترونية علماً أننا حد علمنا باعتبار لجنة مالية، من خلال تواصلنا مع وزيرة المالية التي كانت مشكورة في تطبيق هذا القانون وكان لها الاثر الايجابي حقيقة، كل المشاكل قد ذللت السياسية والفنية والموضوعية، ثانياً استضافة اتحاد غرفة التجارة لمناقشة معوقات المستثمرين ، ثالثاً الاتحادات والنقابات ذات العلاقة بالعمل في القطاع الخاص، رابعاً رابطة المصارف التجارية والاسلامية، خامساً ممثل عن وزارة التخطيط في بيان أثر القرارات على مستويات الاسعار والتضخم، سادساً ممثل عن البنك المركزي العراقي لمناقشة تداعيات ارتفاع أسعار العملة الاجنبية وكيفية السيطرة على السوق الموازي.

- النائب هه ريم كريم خورشيد:-

بسبب عدم وجود الإخوان ممثلينا في الاقليم مع المنافذ الحدودية والهيئات الموجودة المفروض يعني الاخوان من اقليم كردستان وحكومة الاقليم يشاركون مع الاخوان في هيئة المنافذ ولهذا أحتاج وقت أكثر لتوضيح بعض الامور والنصوص والاطر الدستورية، سيادة الرئيس لا شك أن الايرادات غير النفطية أهمية كبيرة في تنويع المسائل التمويلية والموارد العامة للدولة وتعزيز الاستقرار المالي وتقليل الاعتماد على النفط وما يترتب

عليه من مخاطر، تقلب الاسعار في الاقتصاد الريعية ويعد الاقتصاد العراقي من أكثر الاقتصاد اعتماداً على النفط، اذا تعتمد المواطن العامة بأكثر من (٩٠%) على الايرادات النفطية بينما لا تتجاوز الغير نفطية في أحسن حالاتها (١٠%) من مجموع الايرادات العامة، هذا الاعتماد المفروض على مورد واحد يجعل السياسة المالية أكثر عرضة للتقلبات الخارجية والصدمات النفطية ويؤدي الى حلقات متكررة من التذبذب في تمويل الخدمات أو المشاريع الاستثمارية بما ينعكس سلباً على معيشة المواطنين والاستدامة الاقتصادية للدولة ولتحقيق الاستدامة المالية وجعل الاقتصاد أكثر مرونة في مواجهة متغيرات الاسواق العالمية، سيادة الرئيس بسبب عدم وجود الممثلين من الحكومة نحتاج على هذا السياق في الحكومة الاتحادية، ولا سيما في ضل تراجع المستمر في اسعار النفط وهذا السياق فأن الحكومة الاتحادية مطالبة بما يأتي، بعض الاقتراحات موجودة لكن نذهب باتجاه الاطار القانوني لبعض الجواب بموضوع مرتبط المنافذ الحدودية والمشاكل الموجودة بين كلا الحكومتين، سيادة الرئيس الاطار الدستوري أولاً الاختصاصات السلطات الاتحادية في رسم السياسة المالية العامة يقتضي على الاتحاد بوضع الخطوط العريضة و التوجهات العامة للسياسات المالية للدول دون احتكار فرض على الجميع الضرائب والرسوم الأمر الذي يتيح للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم فرض الرسوم والضرائب المحلية في اطار هذا، ثانياً دستورية التشريعات المالية الصادرة عن سلطات الاقليم تنص المادة (١٢١) أولاً وثانياً من الدستور الاصلاحات التشريعية والتنفيذية نافذة للإقليم في الشؤون الغير حصرية وهو ما يجعل تشريعات القرارات المالية المتعلقة بالرسوم المحلية واجور الخدمات النافذة الدستورية ما لم تتعارض مع المادة (١١٠)، ثالثاً تنص المادة (١١٤) خامساً عن من الدستور على ان الجمارك اقتصاد مشترك بين الاتحاد والاقليم وبما أن الدستور لم يحدد نسبة التقاسم فأن الاصل القانوني العام هو المناصفة وفق قواعد القانون المدني، سيادة الرئيس نحتاج مثل ما قلنا بسبب عدم وجود اخواننا في الاقليم وكان من المفترض أن يشاركون، رابعاً تمييز الايرادات الاتحادية عن الايرادات المحلية اشارة المادة (١٢١) ثالثاً الى الايرادات المحصلة اتحادياً بينما حددت المادة (١١٠) الاختصاصات الاصلية للاتحاد ما يدل على وجود ايرادات محلية وايرادات اتحادية وايرادات مشتركة بحكم الدستور، ا لاطار القانوني والتنظيمي ينظم هذا الملف القانوني عبر مصادر رئيسية، قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل وهو القانون الخاص والدائم في المالية العامة وقد فرق بين ثلاث أنواع من الايرادات، الايرادات الاتحادية والايرادات المحلية التي تخص الاقاليم والمحافظات والايرادات المشتركة، سيادة الرئيس وبعض النصوص الموجودة بالاتفاق بين الحكومتين الاقليمية بسبب الوقت سوف أقدمها مكتوبة الى حضراتكم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

جنابك مع مقترح تشكيل لجنة من السيدات و السادة أعضاء مجلس النواب وتكون أنت جزء من هذه اللجنة جزء أساسي والاخوان من أربيل وبعض زملائكم من الكتل الأخرى لبيان هذه الاسباب.

- النائب هه ريم كريم خورشيد:-

نعم

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

حقيقةً حجم المشكلة الكبيرة التي يعاني منها البلد سيادة الرئيس مع احترامنا وتقديرنا لحضور الاخوة الضيوف الكرام لكن حجم المشكلة ليس بحجم هذه الاستضافة، مطلوب التحدي الكبير الذي نعيشه الآن ويعيشه البلد، الأرقام التي تخرج في الاعلام وغيرها لا تشكل سوى (٥%) من الحقائق الصادمة الموجودة الآن في الاقتصاد العراقي سيادة الرئيس، المفروض استضافة رئيس الوزراء وكذلك السيدة وزيرة المالية والبنك المركزي وهياة الاستثمار وكذلك رئيس اتحاد الغرف التجارية و رئيس اتحاد الصناعات و وزارة التخطيط هذه الجهات المعنية سيادة الرئيس، المشكلة أصلاً كبيرة لكن الآن بحكم التطورات العالمية الحالية نحن في مأزق حقيقي سيادة الرئيس، الآن الولايات المتحدة الامريكية سيطرة على منابع النفط الرئيسية في العالم وهدف الولايات المتحدة في المرحلة القادمة هو النزول بأسعار النفط الى النصف من أسعارها الحالية، فالسؤال هنا مجلس النواب معني تماماً بالأزمة الحقيقية الآن، السؤال ماذا أعدت الحكومة؟ ما هي الاجراءات المتخذة للكارثة التي سوف تحل في البلد؟ لأننا أشبه بالأسواق، الاسواق تبيع ويجلب ايراد لعائلته نهاية اليوم واذا لم يبيع فسوف لن يجلب ايراد، الحقيقية أنا عندي جملة من المقترحات، الايرادات غير النفطية سيادة الرئيس لعام ٢٠٢٤ بلغت (١٣) ترليون، الارقام التي نسمعها الآن هي أقل بكثير، لنصدق أنها (١٣) ترليون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

انا الكلام الذي وصل لي من وزيرة المالية قبل ثلاثة أيام قالت لدينا (١٣) ترليون وجزء الواردات الغير نفطية من هذه.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

يعني تشكل سيادة الرئيس (٩%) نحن أمام ايرادات نفطية (٩١%) يعني هذا رقم صادم جداً في حين نحن المفروض تصل ايراداتنا قياساً لإمكانات البلد المتمثلة بالسياحة الدينية المعطل هذا الملف، الاستثمار الذي يشكل فضيحة كبرى، المستثمرين يأخذون اراضي مميزة في بغداد والمحافظات مجانية والوحدة السكنية لا تكلفهم الا مبالغ زهيدة ويبيعها بعشرة أضعاف على المواطن البائس الفقير، مطلوب سيادة الرئيس أقترح لتعزيز الايرادات تشكيل المجلس الوطني للسياح، سيادة الرئيس العراق فيه آلاف المواقع الأثرية والمراقد المقدسة والمناسبات الدينية التي لها أول ولا يوجد لها آخر هذه أين منها البلد وهو يعاني من أزمة، الموضوع الآخر لدي أسئلة سيادة الرئيس، الضرائب والجمارك سمعنا من السيد مدير عام الضرائب وكذلك الجمارك أنه يواجهون تحديات في موضوع الأتمته سيادة الرئيس بما أنه نائب للدورة الثانية هذا الكلام سمعناه قبل سنوات، نفس التحديات يواجهونها، ما هي اجراءاتكم؟ ماذا فعلتم؟ نحن نسمع اللذين يعملون بالضرائب والجمارك باشوات الآن احتراماً لكم باشوات حقيقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب سوف نعطي وقت محدد السادة المدراء العاميين الموجودين، نحدد لهم بوقت اذا لم يكملوا البرنامج الالكتروني سوف يكون لنا تصرف ثاني.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

ينبغي سيادة الرئيس تحديد وقت لأن هذا الكلام سمعناه منذ سنوات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نعم هذا تسويف هذه الدورة الثالثة أنا اسمع هذا الكلام.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

المنافذ الرسمية وغير الرسمية السيد رئيس هياة المنافذ ذكر هذا الكلام.

- النائب عالية نصيف جاسم العبيدي:-

سيادة الرئيس أنا اثني على ما ذكره زميلي السابق الاستاذ عادل نحن هذا الكلام سمعناه لأكثر من مرة وبالتالي أنا لدي عدة أسئلة قد لا تستوعب الوقت الذي ذكرته جنابك دقيقتين لكن سوف أسرع بالموجود لدي بما يخص الجمارك وبعدها أنتقل الى المنافذ.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة النواب أرجوا اذا زميلكم أعطى التشخيص أو المقترح ارجوا أن لا يتكرر.

- النائب عالية نصيف جاسم العبيدي:-

السؤال الأول: هو الذي يتضمن هدر بالمال العام أو عدم تضخيم للموارد، ما هو سبب عدم اعتراضكم على تطبيق اسلوب. هذا السؤال فيما يخص الضرائب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السادة المستضافين أي سؤال أو مقترح يطرح من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب تسجلونه لديكم وتكون الاجابة تحريرية لنا.

- النائب عالية نصيف جاسم العبيدي:-

أنا قسم منها سوف أعملها بشكل سؤال برلماني وارسلها سوف اذكر الموجود لأنها كثيرة، ما هو سبب عدم اعتراضكم على تطبيق اسلوب التقدير الذاتي في التحاسب الضريبي الأمر الذي أدى الى تخفيض الايرادات الضريبية؟

السؤال الثاني ما هو سبب حصر الصلاحيات بالنظر ببريد الدائرة شخصياً وهذا ايضاً يؤثر على عمل الدائرة، ما هو المقصود بنظام (الإسكودا) وهل له علاقة بعمل الضريبة وما هي اجراءاتكم بتطبيقه؟

قرار فرض الامانات الضريبية في نظام الإسكودا عندما ضجة الهيئة العامة للضرائب الى هذا القرار، هل تم دراسته من ناحية الايرادات، من ناحية السوق المحلية، من ناحية الايرادات المستحصلة، اذا كان الجواب نعم فالضريبة المستحصلة في هذه الاجابة غير صحيحة لأن التحاسب الضريبي تقدير ذاتي سيادة الرئيس وهنالك ضوابط وتبقى الأمانات لصالح التاجر وأنت تعلم صفقة القرن وما جرى فيها، الضريبة تطبق بأسلوب التقدير الذاتي والقرار يطبق بضوابطه التي هي دائماً اعلى من تحاسب المكلف، السؤال كيف ابحث عن عملية الربط من قبل الهيئة بين التحاسب

وبين الضوابط وبين التقدير الذاتي لأنه التاجر هو من سوف يكون الرابح لا نحن، طبعاً أنا لدي عدة أسئلة سوف أعملها بسؤال برلماني فقط أضيف كم سؤال للمنافذ الحدودية، التلاعب بكتب الاعفاءات واستغلالها لغرض التهريب من قبل المخلصين بالاتفاق مع، واخراج كميات اضافية دون التدقيق والتلاعب بالبرنامج الالكتروني الخاص بالإعفاءات من قبل المسؤولين عن ادارة البرامج مقابل مبالغ مالية، سيدي الرئيس نحن اليوم أي مكلف (٥) سنوات كافية يخرج لأنه هذه الديمومة بالعمل غير صحيحة في تحقيق العمل المطلوب وفي تحقيق تضخيم الايرادات، (٥) حسب القانون، أتمنى في دورتك نطبق القانون والدستور بشكل كامل.

ثانياً: المجالس التحقيقية التي تفتح في حق الموظفين توضع على جانب باتفاقات وتنتهي، هذه جميعها تسبب هدر بالمال العام، كافة الكاميرات المربوطة في المنافذ الحدودية ومقر الهيئة يشرف عنها موظف واحد، هذا الموظف هو السوبر الموجود في الجمارك الذي بيده التحكم بالإيرادات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أعدي لنا تفاصيل في هذا الموضوع حتى نشكل لجنة في هذا الخصوص.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

بحجم التحدي أنا مع حضور السيد رئيس مجلس الوزراء و وزيرة المالية لمناقشة هذا الموضوع المهم الذي يرتبط بالسياسة المالية للدولة العراقية وبالتالي علينا أن نحدد هذا الموعد من الرئيس ونائبيه الى دعوة الى السد رئيس مجلس الوزراء و وزيرة المالية لحضور هذا أولاً، ثانياً طبعاً بخالص الشكر والتقدير للسيد رئيس هياة المنافذ الحدودية وأنا متابع طبعاً مع جهاز الامن الوطني لما يقوم به من جهود استثنائية في موضوع الأدوية والتي لا تقل خطورتها عن الارهاب بعمليات الضبط الموجودة، أما ما يتعلق بالمنافذ والجمارك والضرائب من خلال الذي تفضلوا فيه والاسئلة البرلمانية واجابة الجهات المختصة، الاقليم أنه يمتنع يوجد فرق بين أنه غير متعاون ويوجد لا، يمتنع عن تسليم الايرادات الغير نفطية، وبالتالي أي نظام أتمته او نظام الكتروني أو (الإسكودا) غير مطبق في الاقليم هو معنى هذا ماذا؟ معنى هذا أنه البضائع سوف تتحول من كل المنافذ في الوسط والجنوب الى اقليم كردستان وبالتالي خسارة للدولة العراقية والايرادات الاتحادية، عندما يتحدث السيد رئيس هياة المنافذ طبعاً قانون هياة المنافذ الحدودية هو قانون اتحادي عندما نتحدث عن معابر هنا السؤال أكثر من مائة معبر، وباستضافة الى رئيس هيأة المنافذ أكثر من (١٤٠) اجتماع لم يحقق شيء، أين حرس الاقليم من مسك الحدود وأين الحكومة الاتحادية التي في برنامجها انه تصفير ما موجود مع اقليم كردستان، لذلك اذا الحكومة لم تتخذ اجراءاتها علينا أن لا نكون صدى للحكومة ونحن كمجلس نواب نتخذ اجراءات في رواتب الدولة، اليوم موظفين الاقليم يخرج يتظاهر.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب هي ليست فقط اجراءات، موجودة في الموازنة يعني مخالفة للقانون، موجود في الموازنة هذه جميع التفاصيل موجودة في الموازنة.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

نظام (الإسكودا) هو نظام مرتبط بمنظمة ونكتاد للأمم المتحدة لماذا ليس نحن لدينا من خلال وزارة الاتصالات وننظم برنامج لماذا وضعونا على جهة خارجية وأربعة تونسيين وغيرهم أجانب بـ(١٣) مليون دولار يعملون نظام يتحكم بالإيرادات الاتحادية،

مبيعاتنا (٨٦) مليار دولار هل تنسجم الايرادات المتحققة مع الموجود، لا تنسجم، بالتالي الآن لدينا (٣) مليون متقاعد (٤) مليون و(٥٥٠) الف موظف و (٨) مليون رعاية، استحقاقات للشركات النفطية، الشعب العراقي في حالة زيادة مستمرة وتظاهراته مستمرة هذا من يتحمل مسؤوليته، نؤمن بالعمل التضامني ولكن علينا أن لا نخضع للمزاد السياسي في الايرادات الغير نفطية ولا يمكن أن تعظم، أما الى هيئة المستشارين، نحن لدينا مستشار ماذا يعمل، مستشار وظيفته فقط على الشعب العراقي أن لا يقلق أنه الرواتب مؤمنة، ويوجد مستشار هذا فقط يخوف ويرعب بالشعب العراقي، جاءكم الموت، سوف تنقطع الرواتب، هكذا، وبالتالي هذه أيضاً مسؤوليتنا نعين الحكومة المقبلة ونعين جميع الجهات التنفيذية بمشاريع ، مقترحات قوانين تنهض بإدارة الدولة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ان شاء الله سوف تكون اصلاحات واضحة من قبل مجلس النواب بالتعاون مع الحكومة القادمة ان شاء الله ويكون وجه توافق.

- النائب احمد سليم عبد الرحمن الكناني:-

أنا عندي ملاحظة سيادة الرئيس نحن الغرض من هذه الاستضافة لمعرفة الامور الفنية والادارية بما يخص الهيئتين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الفنية والادارية وتعظيم ايرادات هذه الدوائر.

- النائب احمد سليم عبد الرحمن الكناني:-

نحن الايرادات نعرفها ضمن الموازنة التي لدينا ايراداتهم أثنتاهم لا تشكل (٤ الى ٥%) من الموازنة ولكن نحن لتعالج المسائل التي مضى علينا أربع دورات أنا معكم في مجلس النواب كل مرة نسمع هذه المشاكل ولكن لا يوجد أي حل عليها، المفروض البرنامج الحكومي الذي سوف نصوت عليه في الايام القادمة قبل أن نصوت عليه تشكل لجنة من مجلس النواب لدراسة البرنامج الحكومي فيما يخص الاقتصاد وتطوير الاقتصاد، سيادة الرئيس نحن مشكلتنا في تنويع الايرادات الغير نفطية، نحن نعتمد على النفط بأكثر من (٩٥%) لا يوجد لدينا أي استراتيجية واضحة لدعم القطاع الخاص في القروض التي تمنح الصناعة، مشاريع مميزة واستراتيجية وخاصةً المشاريع الاستهلاكية اليومية، اضافةً الى ذلك لا يوجد لدينا برنامج أو خطة استراتيجية لوضع برنامج لدعم الزراعة والصناعات التحويلية، أهم فقرتين للحفاظ على رؤوس الأموال والعملة والصعبة وتشغيل الأيدي العاملة هو دعم القطاع الصناعي والزراعي غير هذا لا يوجد لدينا، نحن يجب أن نخصص من الموازنة مبلغ واضح مقابل انشاء هذه المشاريع واضافةً سيادة الرئيس تشكيل لجنة قبل التصويت على البرنامج الحكومي فيما يخص الجانب الاقتصادي هذا مهم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اخوان دام النصاب موجود قدم اكثر من (١٥٠) نائب من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب لغرض التوصية الى وزارة التربية بنظام المحاولات، أرجوا من جنابكم ادخال هذه الفقرة لان الوقت حرج في سبيل نعطي توصية ويوجد سبق وأن صدر قرار في مجلس النواب في الدورة السابقة على هذا الموضوع، اضافة هذه الفقرة في جدول الأعمال، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

استناداً الى أحكام المادة (٥٩) من الدستور قرر مجلس النواب التوصية الى وزارة التربية بما يأتي.

أولاً: إعادة العمل بنظام تحسين المعدل للعام الدراسي (٢٠٢٤,٢٠٢٥).

ثانياً: اعتماد نظام المحاولات والسماح لطلبة الصف السادس الاعدادي بجميع فروعه الراسبين بدرس واحد أو درسين أو ثلاثة للعام الدراسي (٢٠٢٤,٢٠٢٥) بالدوام في الدراسة الصباحية والمسائية والدراسات الخارجية أداء الامتحانات وفق نظام المحاولات المعمول به، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب همام علي مهدي التميمي:-

في الحقيقة الايرادات المتحققة من الضرائب والجمارك والمنافذ هي تمثل راتب لشهر واحد لموظفين الدولة وهذا مؤشر خطير للمستقبل الاقتصادي للبلد، سيادة الرئيس نتمنى أنه الزيادة في نسبة الضرائب على المواد التي تخص الشرائح التي دون مستوى خط الفقر وذوي الدخل المحدود أنه لا تؤثر على قوت تلك الشرائح، هذا أولاً.

ثانياً: أن عدم توحيد التعرفة الجمركية أثر سلباً على بعض المحافظات التي هي ديالى وصلاح الدين وكركوك لأنه هذه المحافظات أصبحت مرور للبضاعة وبالتالي خلفت عصابات للتهريب وخلفت لنا مافيات في تلك المحافظات، نتمنى من الاخوة الذين في هيأة المنافذ والجمارك توضع آلية للحد من تلك المشاكل الموجودة في تلك المحافظات من خلال أن تكون هنالك نقاط او سيطرات لتوحيد التعرفة الجمركية وبالتالي هي فيها زيادة لتلك الايرادات والموارد.

- النائب زياد طارق عبد الله الجنابي:-

كنا نتمنى وزيرة المالية تكون حاضرة مع الأخوة لبعض التفاصيل والقرارات، وأيضاً كنا نتمنى الاستاذ عمر من الاخوة القدامى، الاخ مدير عام الضرائب ومدير عام الجمارك السيفي الخاصة فيهم تكون حاضرة ونطلع عليها ونشاهد معاييرهم و وضعهم وكم هي خدمتهم في الدوائر وأيضاً المحسوبيات، سيادة الرئيس سوف نتحدث بصراحة تكلمنا سابقا مع السيد رئيس هيئة المنافذ واستعرض تفاصيل دقيقة جداً ومهمة في لجنة النزاهة وايضاً خاطبنا البنك المركزي والدوائر المختصة والادعاء العام في حينها، اليوم الامور واضحة، سيادة الرئيس أرقام دقيقة تحدث فيها السيد رئيس هيئة المنافذ وايضاً تفاصيل خاصة بالبنوك وايضاً تحدث بـ (٢٠٢٢،٢٠٢٣) السنوات السابقة كيف كان الوضع وكيف تحولت الايرادات ولكن لم نعرف السبب، الترليون والاثنين ترليون طفرت باستراتيجية واضحة بإدارة خاصة بالسيد رئيس الهيأة ولكن سابقاً من المستفيد من نزول الايرادات، من الذي كان مستفيد؟

ثانياً تحدثنا عن شركات أحيلت الى جهات قانونية، من هم الشركات؟

توجد مافيات موجودة داخل البلد وأيضاً لديها غطاء البعض منها سياسي والبعض منها عصابات وموزعة ايرادات البلد، اليوم نحن بدأنا من الجلسة الاولى على أن نتابع جميع التفاصيل، سيادة الرئيس أتمنى تكون باللجان القادمة وأيضاً بالاختصاص الخاص فيهم تكون مجموعة رديفة تستعرض بشاشة أمامنا الايرادات وتغيير الايرادات ومن الذي يعمل ومن الذي لا يعمل، هنالك أشخاص لديها غطاء سياسي لو يعمل كارثة لا أحد يقول له أين ذهبت، طبعاً هذه ليست للأعلام اخواني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هو لا يوجد للإعلام نحن هذه الجلسة خاصة لمجلس النواب، فأي شيء تحدثوه بكامل الحرية.

- النائب زياد طارق عبد الله الجنابي:-

هنالك أشخاص لديهم غطاء سياسي لو ماذا تعمل لا احد، لكن من هم الغطاء السياسي، من المستفيد هذه نتحدث عن تريليونات، بنك في بغداد (البنك الاهلي) الذي هو مسيطر على جميع تفاصيل الامور في بغداد والفواتير الخاصة بالبنوك الاخرى، والبعض منها يوجد لديه سماسرة داخل البنك المركزي، شاهدنا كثير من البنوك ذهبت بالعقوبات (الخزانة) ولم نعلم اين الذي عوقب بالخزانة، رأس ماله من اين؟ لماذا عوقب؟ ما هو وضعه؟ لم نذهب ونسأل، نحن كمؤسسة تشريعية سابقاً نقول بقى علينا سنة أو بقى علينا (٩) أشهر لنسيرها كيفما كان تنتهي على الدورة القادمة، الان بدأت الدورة الجديدة، بدايةً ابتداءنا بالأخوة المختصين بالواردات وأنا متحدث معهم جميعاً وجلبتهم كرئيس لجنة نزاهة ولدي ملفات والأخ رئيس هيئة المنافذ موجود، يوجد خلل نحن لا منتبهين عليه ولا نعمل على علاجه، يوجد أشخاص مسيطرة داخل هذه الدوائر التي أمامي ويوجد هذه الدوائر فيها أشخاص مسيطرة عليها ومسيطرة على ايراداتها ولديها أشخاص في الموانئ وفي الجمارك وفي الحدود، أنا قبل فترة أتصلت على السيد رئيس هيئة النزاهة، كشك في باب السيد رئيس هياة الجمارك، كشك عليه رقم الموظف يقول له اذهب الى الكشك، اذا ذهب على الكشك مضت أموره واذا لم يذهب استمر شهر وشهرين وثلاثة، هذه من يتابعها ومن يشاهدها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سوف يتم تشكيل لجنة حسب المقترح الذي عرض من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب ويتم التقرير في هذا الموضوع.

- النائب زياد طارق عبد الله الجنابي:-

أنتا لدي ملفات حقيقية لكن لم أرسل للبنك المركزي تكرر الفواتير على فواتير غير صحيحة وهمية، هذه من سوف يساله، سوف ننهي الجلسة وسوف نذهب وتشكل لجنة انت لكن سوف تجلب هذه وتشاهد من الذي تعاقب ومن الذي احيل اجراءات قانونية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب هذه الدورة مثلما بدأنا في أول جلسة قلنا هذه الدورة سوف تختلف عن الجلسات السابقة لا يوجد لجان سائبة أو بدون نهايات لا يوجد، اللجنة تنتهي نحدد لها وقت معين، زمن معين يأتي تعرض على السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب نتخذ فيها قرار وتذهب.

- النائب احمد سالم عزيز الساعدي:-

شكراً سيادة الرئيس وشكر موصول للأعزاء الضيوف الكرام من أخواتنا وعزاناً وأتمنى أن يتسع صدرهم لبعض الملحوظات واقعاً أي رقم يُعرض داخل قبة البرلمان يجب أن يكون ذات قيمة الأرقام التي طرحت كلها ليست ذات قيمة لأنها لم تُقارن مع مبالغ الاستيراد مبلغ الاستيراد يقارب مع مبلغ الإيراد نعرف هل هناك نجاح أو فشل في الإيرادات غير النفطية، الكرام رئيس هيئة المنافذ مدير عام الجمارك مدير عام الضريبة حاولوا عذراً للمفردة حاولوا التهرب من إعطاء قيمة الاستيرادات ومقارنتها بموضوعة الإيرادات وهذه قضية تحسب على الأعزاء، أتمنى أن يعطوا أرقام مقارنة بقضية الأيرادات هذا واحد.

السيد رئيس هيئة المنافذ المعروف عن خلفية المهنية أمنية عسكرية جاء في ٢٠٢٠ في ظروف للقضاء على المافيات على العصابات على الجهات المسيطرة على المنافذ الحدودية هل يستطيع أن يعطينا بالأرقام وحاجة شفهي منذ إستلام جنابك الكريم وأنت لست من خلفية اقتصادية أو مالية أو جمركية في ٢٠٢٠ كم ؟ أصبحت إيراداتنا مقارنة بالإستيرادات واليوم نحن بـ ٢٠٢٥ إيراداتنا مقارنة بالاستيراد ومهمتك الرئيسية وضبط الإيقاع هل قضيت على الحيتان ؟ أو حيتان الفساد تصول وتجول بالمنافذ الحدودية، أحتاج كلام علمي دقيق لأن هذا الأمر ينعكس على المواطن من قوتنا ومن شعبنا وهذه تذهب لمافيات والجهات معروفة لدى الجميع ، أخونا الكريم مدير عام.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السادة النواب أرجو منكم (٢٠٤) متداخل أرجو من منكم اختصار الذي تكلم زميلك لا تكررها.

- النائب احمد سالم الساعدي:-

مدير عام ضرائب هناك بالأرقام تهرب ضريبي للألاف من الشركات الرابحة التي يملكها بين هلالين متنفذين، جنابك الكريم ما هو إجراءاتك اليوم الناتج المحلي مقارنة بنسبة الضريبة هو(٢ %) بالعراق أخواني في حين الناتج المحلي العالمي يفترض بالاستحصال الضريبة (١٥ إلى ٢٠ %) هذه من يتحمل مسؤوليتها اخونا يتحدث عن مليارات متطايرة هذه المليارات المتطايرة كم قد نسبتها نتكلم عن الشركات الرابحة التي تستثنى والتي تتهرب من دفع الضريبي والضريبة فقط على الفقير هذه القضية أتمنى أن تلاحظ شكرا سياد الرئيس و أتمنى من السادة أن يجيبوننا تحريرياً حتى نبني مواقف على أساس إجاباتهم والان اكتفي بالإجابة شفهياً.

- النائب محمد ناصر دلي الكربولي:-

الحقيقة نحن لا نريد نكرر الكلام الذي تكلموا به إخواننا وزملاءنا من السادة النواب لكن يوجد بعض الأسئلة يجب أن تكون محرر من قبل جنابكم، أتكلم في السيارات التي تم توزيعها الحقيقة ما هي الألية التي تم أتخاذها جنابك في عملية التوزيع وهل هذه القرارات تتخذ من جنابكم ومن رئاسة الوزراء حتى نعرف الآلية التي تم توزيعها، ثانيا تكلمت عن الإعفاءات هذه الإعفاءات التي تؤثر على الإيرادات المالية تذكر بعض المؤسسات التي نعرف بها كمؤسسات كبيرة تستورد مواد لا تدخل في اختصاصها مثل هي مؤسسات دينية تستورد مواد غذائية أو تستورد ملابس أو مال أطفال أو حليب من هذا الأمر أنا اعتقد يجب أن نحدد هذه الإعفاءات من قبل مجلس النواب، ثانيا نتكلم عن توزيع المنافذ الغير رسمية يجب أن نعرف ما هي الجهة التي تكون ملتزمة بها أو واقفة عليه نعم نحن نعرف بعض الأجهزة العسكرية الغير رسمية هي التي تكون واقفة على هذه المنافذ لكن بكتاب رسمي من جنابكم على موضوع نعرف نعالج هذه المنطقة، وثالثا والمهم سيارة الرئيس نحن نحتاج بعد اكثر من لجنة لكي نستطيع نصل إلى الأيرادات الغير نفطية ويجب أن تشكل اللجنة المالية وأضافه اللجنة مختصة على موضوع تكون هناك آلية في عملية تدعيم القرارات القادمة لمجلس النواب.

- النائب رياض عداي عبود الخفاجي:-

إلى متى تبقى موازنة الدولة رهينة برميل النفط وإلى متى نستمر بتكرار الحديث عن الإيرادات غير النفطية لكن الواقع يتحدث دون ذلك، الكل يتحدث عن تنوع الموارد لكن الواقع يقول إن أملاك الدولة معطلة والتهريب الضريبي مستمر والفساد يبتلع الإيرادات، وهنا أسهل أين ذهبت مليارات الرسوم حجم الإيرادات الجمركية لا يعكس مع حجم الاستيراد الحقيقي من يقوم بحماية المتهربين من الضرائب الكبيرة وخصوصا الشركات لماذا لا تفعل الأتمته وألحوكم الإلكترونية بنسبة مئة بالمئة وعليه نطالب بمعرفة سيادة الرئيس حجم الإيرادات غير النفطية الفعلية أسباب الأخفاف في زيادة ما هي المعرفة الجهات المقصرة والإجراءات المتخذة ومحاسبتها وكم ملف تم حالته إلى القضاء يجب أن يجابوننا لأخوة عن ذلك، فما دون ذلك سيبقى نفط شماعة الفشل وستبقى الموازنة بلا حماية وسيحمل المواطن ثمن سوء الإدارة.

- النائبة علا عودة لايذ الناشي:-

نرحب ضيوف الكرام نناقش اليوم ملف مصيرياً يتعلق بمستقبل اقتصاد بلدنا وهو ملف الأرادات الغير نفطية الذي ما زال دون مستوى الطموح رغم الإمكانات الكبيرة التي يمتلك العراق، أن الاسمرار الاعتماد شبه الكامل على النفط يضع اقتصادنا أمام مخاطر حقيقية خاصة مع تقلبات الأسعار والأزمات العالمية ولذلك فان تنويه مصادر الدخل لن يعد خيارا بالضرورة وطنية ملحة نحن نمتلك قطاعات واعدة يمكن أن تسهم بفاعلية في ربط الموازنة العامة مثل الجمارك المنافذ الحدودية الاستثمار الزراعة الصناعة السياحة الدينية التراثية الاتصالات لكن ضعف الإدارة وانتشار الفساد وتداخل الصلاحيات كلها عوامل عطلت الاستفادة الحقيقية من هذه الموارد ومن هنا نؤكد على النقاط التالية، تجديد الرقابة على المنافذ الحدودية وضمان دخول الإرادات إلى خزينة الدولة بشكل كامل وشفاف دعم القطاع الخاص وتسهيل بيئة الاستثمار لخلق اقتصاد منتج لا ريعي تفعيل مبدأ الحكومة الإلكترونية للحد من الفساد وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة وربط أي حديث عن الإيرادات الغير نفطية ومواطن بأثر هذه السياسات في حياته اليومية ختاماً إن بناء اقتصاد قوي ومستقر يبدأ من إرادة سياسية حقيقية لإصلاح هذا الملف بعيداً عن الحلول الترقيعية وبما يضمن حقوق المحافظات التي ما زالت.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أرجو من عندكم اذا مداخلات بها أسئلة موجودة ما تتكرر أو استفسارات.

- النائب علاء صباح مرعي الحيدري:-

بما أن اليوم جلستنا أنها دعوى عامة للمناقشة حول الإيرادات الغير النفطية، ومن أجل تعظيم إرادات الدولة الغير نفطية ليس على حساب المواطن كما فعلت حكومة تصريف الأعمال حقيقة بفرض ضرائب وإحنا مقبلين على شهر رمضان المبارك و هذا كله راح يقع على عاتق المواطن البسيط أو الفقير ذوي الدخل المحدود باعتبار إنه أكثر فئة من الشعب العراقي هم الفقرة والبسطاء وبالتالي نحن يعني ضمن البرنامج الحكومي القادم أدراج مشروع قانون السيد الرئيس أدراج مشروع قانون إعفاء أصحاب الدخل المنخفضة من الضرائب تطبيقا لأحكام المادة (٢٨) ثانيا من الدستور هذه مادة دستورية لإنقاذ هذه الفئة التي تعتبر من اكثر فئات شعب العراقية ذات الدخل المحدود السيد الرئيس، كذلك من اجل تفعيل جانب الرقاب في عمل مجلس النواب لدينا نقاط يجب أن تلخص بشكل سريع رقم واحد متابعة الخطوات الحكومية في مجال إصلاح آليات العمل في المنافذ الحدودية وإنها الهدر الكبير في الموارد رغم الجهود الكبيرة التي تبدلها الهيئة ورئيس الهيئة، كذلك ضبط النظام الجمركي ومنع الأضرار بالقطاع الخاص والصناعة الوطنية السيد الرئيس فقط هذه نقطة حتى اختم يعني موظف بالجمرك يمتلك فيلل ويمتلك احدث السيارات ويمتلك هو موظف كم راتبه حتى نعرف كم (٥) مليون؟ أو (٤) مليون، فوق الترف يعني ما الذي يمتلكونه موظفين الجمرك هذا يحتاج هو رقابتنا كذلك رقابة رئيس الهيأة المحترم.

- النائب حسين مونس فرج:-

السيد الرئيس قبل المداخلة عند ملاحظة الذي تفضل به أستاذ زياد بخصوص تشكيل لجنة ومتابعة الموضوعين والمعاقبين على لاحة الخزانة الأمريكية الأفاك الحقيقة أنا أحد الموضوعين على هذه اللاحة وطالبت مجلس النواب السابق السيد رئيس موضوع الخزينة في الأفاك أنا حدي موضوعي على هذه اللاحة جنابك وطالبت مجلس النواب بتشكيل لجنة بالدورة السابقة وتشكلت لجنة برئاسة الأستاذ مرتضى الساعدي لكن لحد الآن لم تحسم هذه اللجنة أتمنى من جنابك سواء أنا وأنا الجميع كل مشمول بهذه اللجنة أتمنى أن تشكل اللجنة لوقوف على التفاصيل لأنه بها كثير من اللغط وكثير من الافتراء وكثير من الكذب هذا أولاً، السيد الرئيس عندنا مؤشرات تشير مؤشرات في جامعة بغداد تقول مؤشرات البنك دولي تقول انه عندنا (٣١,٨ %) مدفوعات غير رسمية لمسؤولين حكوميين بشكل رشاو يعني نحن ندفع (٣١,٨ %) رشاو للمسؤولين حكوميين لأجل تخفيض التخمين و(٢٩,٧%) شركات تتوقع دفوع رشاو عند التعامل مع هيئة الضرائب بمعنى أن هيئة الضرائب بالتصور العام عليها أنها أصبحت مكان للرشوة بناءً على هذه الأرقام وهي مؤشرات دولية هذا أولاً، طبعا هذا رح يزيد من كلفة الأعمال كذلك يقوي ثقة المستثمر ويوسع الاقتصاد غير الرسمي هذا واضح، القضية الثانية سؤال أستاذ رئيس هيئة الضرائب ما هي طرقكم أو وسائلكم في توسيع الوعاء الضريبي من الثابت أن قرابة (٧٥ %).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سجل الاقتراحات وسجل الأسئلة التي يكتبوها.

- النائب حسين مونس فرج:-

لدينا (٧٥ %) من المكلفين غير محاسبين (٧٥ %) وهذا أكيد سوف يوسع الوعاء الضريبة وبالتالي يزيد الإرادات غير النفطية سواء على موضوع شركات النفطية استجابة الشركات النفطية للتزديد علما أن تشكلت عندنا لجنة لحسم الديون من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٤ تبين وجود فرق أثنان ترليون بوينت (٢) هل تم التحرك على هذا المبلغ ؟ لو راح مع الأخريات التي ذهبت، كذلك عندنا شركات نفطية باعت حصاصها مثل شركة لكويل التي باعت شيفرون مثل شل اللي باعت الايتوشو هذه الشركات عليها ضرائب هل تم ملاحقة الضرائب المعلومة التي لدي؟ شركة شل عليها تقريباً (٢٣١) مليار هل تم استيفاء هذه الضرائب أو تم تسوية بهذا الموضوع. السيد الرئيس موضوع تشابه الأسماء وهي ابتزاز المواطنين كل مواطن يروح للضريبة ويُعرض إلى موضوع تشابه الأسماء وأنا أعرف تم تشكيل لجنة تم حسم قرابة (٥٠٠) ألف اسم ما تبقى الآن حتى نحسم موضوع تشابه الأسماء والسؤال موجه لسيد مدير هيأة الضرائب أخيراً عدنا موضوع معقولة صعب أن يكون ربط شبكي بين هيأة الضرائب والوزارات معقولة صعب علينا أن يكون هناك ابلك يشن للتحاسب معقولة اعتقد هذه أمور اصل عمل هيأة الضرائب لأجل دفع موضوع الفساد أو غيرك اربط (٥٥) ألف شركة بعضها شركات تسمى شركات محروقة كم الاستيفاء من هذه الشركات سؤالي إلى السيد رئيس هيأة الضرائب وكيف نتلافى موضوع شركات المحروقة التي تشكل خلال سنة وبعدين تلغي عندكم تشريح بهذا الموضوع؟ ضرورة إدخال السيد الرئيس إلى هيأة الضرائب في كل تعاقد مع الوزارات

الوزارات المُكلّف أو المُستثمر يتحاسب مع الوزارة ومن تجد الضريبة تريد تأخذ حصتها من الضريبة الوزارة تقول لها ما عندي سيوله مالية وهذا يقلّل من إيراداتنا الضريبية.

- النائب حسين علي جبار الدراجي:-

السيد الرئيس نحن اليوم جلستنا للنقاش حول الإيرادات غير النفطية وبما أنه السادة المدراء موجودين الموضوع الذي أريد أن أتكلم به أنا بصدد عملهم وهو ميناء أم قصر والأزمة الموجودة حاليا من تاريخ ١-١-٢٠٢٦ ولغاية اليوم لم يدخل إلى خزينة الدولة ولا دينار واحد من الميناء ويرجع السبب هذا الموضوع إلى توقف عمل الميناء بسبب زيادة تعرفة الجمركية من(١ % إلى ٥ %) وكذلك زيادة الرسوم المقطوعة على الحاويات ولأغلب المواد المستوردة سواء كانت غذائية أو إنشائية ومنزلية والذي أدى إلى أضراب التجار السيد الرئيس اليوم اكو مظاهرة اذا عندك علم باب الميناء ومقطوع الدخول والخروج نهائيا الكافة المواد وهذا الشيء راح يرتب غرامات على الحاويات وكذلك عوائد واجر للبناء واجر كهرباء للشحنات المبردة وبالتالي راح تصعد الأسعار على المواطنين بسبب تأخر البضاع بالميناء وكذلك زيادة أسعار البضاع بالأسواق المحلية بعد خروجها من بالميناء لأن التاجر راح يحمل البضاع المصاريف المترتبة جراء التأخير والتعرفة الجمركية جديدة وبالمحصلة النهاية المتضرر هو المواطن وخزينة الدولة، لذا اطلب من سيادتكم تشكيل لجنة تحقيقية بخصوص واستدعاء جهاد ذات العلاقة علما انه قد تم جمع تواقيع السيادة النواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سوف نأخذ تفصيل من الإخوان هل صادر القرار من مجلس الوزراء بهذا الموضوع تاريخ هذا القرار وألية تطبيق هذا القرار وانعكاسات هذا القرار على المجتمع وعلى المواطن وعلى التاجر وعلى السلع حتى نعرفه.

- النائب حسين علي جبار الدراجي:-

هو مخالف لأنه صدر خلال فترة تصريف الأعمال وفق قرار مجلس الوزراء رقم (٩٥٧).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حسب علمي قبل قرار تصريف الأعمال حسب علمي بس آلية التطبيق كانت يوم ١/١ سوف يعطون تفصيل الإخوان بهذه الجزيئات.

- النائب حسين علي جبار الدراجي:-

السيد الرئيس تاريخ الصدور من القرار يوم ٢٠٢٥/١٠/٢٨ وهذا مخالف لأحكام المادة (٢٨) أولاً من الدستور.

- النائب فلاح عبد الكريم راضي الخفاجي:-

طبعاً نحن أجل التقليل الاعتماد الكل الآن على موضوع النفط طبعاً ثلاث مقترحات الإصلاح المالي والإداري إجراءات قصيرة الأمد هذه الإجراءات هي أتمتة الضرائب والانتقال كامل إلى النظام الرقمي في جباية الضرائب لتقليل التدخل البشري والفساد مما يضمن وصول الإيرادات كاملة إلى خزينة الدولة. ثانياً أتمتة المنافذ الحدودية النظام الاسكودا المركز والإقليم لضمان دخول بضائع حقيقية مقابل الدولار المباع أولاً وضمان عدم لجوء التجار إلى السوق الموازي لشراء الدولار وشراء سلع خارج نظام سكودا عن طريق الإقليم الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعرها أمام الدينار العراقي لزيادة طلب عليه فنظام الاسكودا يعاد نقطة جوهرية لأنها تضرب عصفورين بحجر واحدة السيطرة على الإيرادات الجمركية ومنع تهريب العملة استقرار سعر صرف الدولار، ثالثاً توسيع الوعاء الضريب بدل من زيادة الضرائب على المواطن يتم التركيز على جباية الضرائب من الشركات الكبرى قطاع الاتصالات والمصادرأي التوسع الأفق وليس العمود كما حصل في فرض الضريبة على بعض المنتجات، أخيراً ثالثاً الإصلاح جباية الكهرباء وتحويل قطاع الكهرباء من قطاع مستهلك للموازنة إلى قطاع يغطي تكاليفه من اجل منظومات الجباية الإجراءات المتوسطة الأمد أنشاء صندوق سيادي للاستقرار الذي يعد الركيزة الأساسية الصندوق كمصد للصدمات المالية فيتم تحديد سعر مرجعي للنفط أو يتم الاتفاق على سعر ثابت في الموازنة مثلاً (٧٠) دولار وفي حال أي دولار زيادة أي دولار إضافة على زيادة البرميل يأتي من بيع النفط فوق هذا السعر لا يذهب للاستهلاك اليوم رواتب ونفقات تشغيلية بل يحول تلقائيا إلى الصندوق وفي حال أن خفضت أسعار النفط دون السعر المرجعي تسحب الحكومة من الصندوق لسد العجز دون الحاجة للاقتراب أو إيقاف المشاريع البدء بأنشاء الحكومة الإلكترونية التي تقلل من الاحتكاك المباشر

- النائب رياض عباس عبد الله التميمي:-

اليوم التعظيم للإيرادات السيد الرئيس هل المتخصصة فقط بالجمارك والضرائب والمنافذ أو تعظيمها بعموم ما يأتي من حكومتنا بالعراق من ٢٠٠٣ إلى هذه الساعة، السيد الرئيس اليوم الاعتماد للحكومة اعتماد كامل على النفط (٩٣ %) والإرادة الغير النفطية لا تجاوز(٧ %) اليوم نحن عدنا وزارات مهمة السيد الرئيس يجب أن تداول عدنا في البرنامج الحكومي ومن خلال مجلس النواب، اليوم عندي وزارة الاتصالات لحد الآن قانون ما مشرع لها في مجلس النواب وها تعمل بدون قانون وزارة الاتصالات وهي اليوم وزارة الاتصالات هي من وزارات الترفد الموازنة العامة

واليوم إراداتها اكثر من نصة تريليون سنويا لحد الآن حسابات ختميه ما موجودة في وزارة الاتصالات السيد الرئيس اليوم عند قانون الاستثمار قانون الاستثمار من اليوم تشكيل لحد الآن ماذا قدم من إيرادات للحكومة الاتحادية واليوم قانون الاستثمار هو في كل دول العالم تنهض من خلال الاستثمار الموجود الزراعي والسكني والنفطي اليوم الاستثمار بصراحة أريد كتاب ويجه من هيأة الرئاسة إلى الهيأة الوطنية ما هي الأرادات قدمتها الهيأة الوطنية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الرئيس ونائبيه السيد النائب لا يمكن أن نخالف الدستور والقوانين والتشريعات وقرار المحكمة الاتحادية أرجوكم.

- النائب رياض عباس عبد الله التميمي:-

السيد الرئيس هيأة الاستثمار الوطنية ماذا قدمت من دعم الموازنة العامة اليوم أنا حتى الحكومات السابقة لن تطبق قانون الاستثمار خرجت بقرارات وهذه مخالفة القوانين السيد الرئيس اليوم عند هيأت الأوراق المالية اليوم قانون و هي مسيطرة على السوق المالي وهي اليوم التحاسب كل شركات القطاع الخاص والمختلط والمصارف وشركات الاتصالات يجب أن تشكل اللجنة السيد الرئيس من المختصين في مجلس النواب لمتابعة هذه المواضيع و الإسراع بتشريع قوانينها.

- النائب سالم مطر عبد العيساوي:-

والتأكيد اليوم أمامنا ثلاث دوائر مهمة لجلب الإرادات الحقيقية التي تهم اقتصاد البلد، السيد الرئيس أبدأ مع السيد الرئيس هيأة المنافذ الحدودية وسائلي هو كم منفذ غير رسمي يدخل من خلال الحدود العراقية في الإقليم و في المحافظات الأخرى حتى أكمل مداخلتي تقريبا؟ كم منفذ غير رسمي؟ السيد الرئيس هيأة المنافذ الحدودية تشترك معها عدد من جهات أمنية ومنها وزارة الدفاع ووزارة الداخلية وزارة الدفاع ووزارة الداخلية عندما يأتون هنا يقولون ما يدخل نفر من الحدود العراقية ونسمع كم منفذ حدودي اكثر من (٢٠) منفذ غير رسمي مفتوح وين هذه جهات الأمنية الرسمية بغلق هذه المنافذ الغير رسمية، ثانياً هذه المنافذ الغير رسمية التي هي أكثر من خمسة وعشرين منفذ حسب علمي اكثر من خلال المنافذ من خلال الحدود اكثر من خمسة وعشرين منفذ، هذه لمن تابعه للتجار لعشائر لمناطق لمافيات أريد تقرير بيها أريد من هم المسيطرين على هذه المنافذ الغير رسمية معقول اصبح اليوم تجار ستة سبعة يشتركون يفتحون منفذ حدودي أريد تقرير كامل مدى تعامل وتفاهم وتعاون المؤسسات الأمنية معاك السيد رئيس المنافذ داخلية دفاع الحدودي الجمارك وينهم يأتون هنا يقول لك الطير ما يطب الحدود ومن جنابك نعرف اكثر من (٢٥) منفذ وبنفس الوقت نريد هذه المنافذ الغير رسمية لمن تابعة إلى إي جهة إلى أي ديرة إلى أي عشيرة إلى أي تاجر حتى يطلعون عليها ممثلي الشعب وشعب العراقي يجب يعرف من هو المقصر، موضوع الأخر موضوع الأخوة فيها الجمارك الآن ظهرت في الآونة الأخير موضوع التنقلات ونقل موظفين كميات وأعداد كبيرة يخرجون (٧٠) خلال مدة شهر شهرين يقوموا بالرجوع (٥-٦) إلى نفس الأمر الإداري يرجعون، الموضوع الأخر السيد مدير الضرائب قبل أكثر من سنتين أتى مدير عام الضرائب قال وصلنا بالاتمته إلى نسبة (٦٠%)والان أين هذه الأتمته والنظام الإلكتروني وإلى غاية الآن لا يوجد فرق.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا في الدور الثالث كل ما نقول لهم يقولون لك وصلنا إلى هنا وصلنا هنا ونحن سوف نعطيهم وقت محدد حتى نرسل إليهم بخصوص الأمور الفنية نعطيهم وقت محدد وبعدها في هذا الموضوع نحن سوف نعتبر هدر بالمال العام هذا نعتبر تقصير وهدر بالمال العام هذا تسويف.

- النائب حبيب هاشم عبدعلي الحلاوي:-

اثني على ما تفضلوا به السادة النواب من نقاط مهمة بها فائدة للاقتصاد العراقي لا سيما نمر بمرحلة صعبة في توفير ما يحتاجه المواطن العراقي و عراقنا الحبيب، تأكيدً على ما قالوا عن المنافذ الحدودية التي تمثل احد مصادر الإيرادات غير النفطية لكن للأسف ما زالت تدار كنقاط عبور اكثر من كونها وحدات إرادات سيادية تفاوت الإجراءات وضعف الربط المؤسسي خلق منافذ تسرب بدلا من مصادر تمويل هذا بالنسبة مسألة الإرادات غير النفطية الخاصة بالجمارك والمنافذ وأكيد نشكرهم على جهودهم المبذولة ولكن نأمل من إخواننا

زيادة الجهود وشكرا جزينا لهم، ولدي مداخلة ثانية بخصوص محافظة بابل أنا اطرح فكرة أن تكون هناك جزء من أرادات الدوائر ذاتها الوارد يعني مثل طابو والبلدية والمرور أن تكون جزء من وارداتها إلى المحافظة لان اذا تأتون أن شاء الله وتزورون بابل ترون دوائرها مندثرة ومتهالكة والسبب عندما نقول لمدير الدائرة كم الإيرادات بالشهر يقول مليار ارسل إلى الخزينة مليار وهو الكرسي الذي يجلس عليه مكسور ما يقدر يشتري كرسي

أو لا يستطيع أن يشتري الأقلام قرطاسية يطلب من هنا وهنا فاذا كان لديك جزء من أرادات نفس الدائرة ولا تكون دوائرنا يعني كحمالة الحطب المفروض تكون جزء من أراداتنا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب يجب أن يخرج بتشريع قانون في هذه الأمور بالموازنة هذه المواضيع المحافظات تحتاج إلى وقفة كلامك منطقي وصريح المحافظات تحتاج إلى وقفة وتحتاج إلى دعم.

- النائب حبيب هاشم عبدعلي الحلاوي:-

تاجر أو مقاول يجب أن يبني هنا جينكوات وبابل العظيمة أكثر دوائرها متروسة جينكوات وسندويج ونحن احتمال بالشهر نرسل كذا مليار من بابل إلى خزينة الدولة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيتم تضمين ذلك في موازن ٢٦ ودعم المحافظات.

- النائب جواد رحيم قاسم الساعدي:-

أنا مقترحي أتمنى أن تكون هذه الجلسة علنية لأنه انطرح بيها موضوع سيارات و سيارات لمجلس النواب وهناك من يوصل هذه المعلومة إلى الإعلام بالنتيجة سوف يتهم المجلس بهذه الطريقة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب أبلغنا السيد مدير عام المنافذ سوف يرسل لنا طلب (٥٠٠٠) سيارة التي تم ذكرها بالتفصيل لكل دوائر الدولة ومن ضمنها مجلس النواب. لكن تعرف إن الإعلام والشارع الان من يسمع بهذه المعلومة

- النائب جواد رحيم قاسم الساعدي:-

لكن لو كما تعرفون السيد الرئيس انه الإعلام والشارع الآن من يسمع بهذه المعلومة.

- النائب عبد الرحمن حسن خالد اللويزي (نقطة نظام):-

السيد الرئيس في ما يخص موضوع الجلسة العلنية من حق حضرتك أن تقترح ومن حق السيد الرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لكن يجب رئاسة المجلس تعرض الأمر على المجلس حتى يقرر اذا كانت الجلسة العلنية أو لا، في الدورة الثالثة السيد الرئيس كان يقرر على احد الوزراء السجن مرتين، لما كانت جلسة سرية ما أقيل لأنه لم يتم أحراج الكتلة السياسية ولما تحولت الجلسة إلى علنية من نظر عليه رئيس المجلس أقيل نفس الوزير فهذه صلاحية خطيرة كانت مفروض حضرتك تعرض الأمر على المجلس والمجلس هو الذي يقرر إذا كانت الجلسة علنية أو سرية.

- النائب جواد رحيم قاسم الساعدي:-

ذكر الأخ رئيس هيئة المنافذ على أنه قضية المنافذ إقليم كردستان أنا أعد سؤال أسأل بي أقول هل إنه التعامل مع المنافذ كله سواسيه أو الآن يتضح لنا أنه جانب اليد مبسوطة تماماً والتعامل بشكل جدي وقانوني ولا يسمح ونرى كثير حتى من الدعاوي وقضايا النزاهة تصل في جانب فجانب اليد مبسوطة مئة بالمئة وجانب اليد مشلولة والجانب الآخر مقطوعة تماماً ما إلها يد لا الحكومة الاتحادية ولا غيرها وهل هذه المبالغ التي يستحصل عليها الإقليم تحسب على موازنة الإقليم أو لا تحسب على موازنة و هل حصة المحافظات التي تمتلك هذه المنافذ أو لها المنافذ بأراضيها تصلها حصة الخمسين بالمئة التي ضمنت إلها من خلال الموازنات السابقة بقوانين موازنات السابقة أو لا هذا تساؤل في هذا المجال؟ تساؤل الثاني الاستثناءات الجمركية ذكر أحد المحافظين قبل فترة قبل ما يقارب السنة تقريبا قال عندنا منفذ في وقت من الزمن يعني شهر أو شهرين قال يوجد عندنا أكثر من (١٦) إلف شاحنة دخلت ذكر أن رقم (١١) إلف وكسر مستثنى من التعرفة الجمركية ما هو سبب هذا الاستثناء هل هو ناس مستحقة في الحقيقة حتى يتم استثناءها هل هي تصب في مصلحة الدولة ولا نأخذ عليها مشاريع للدولة ولا نريد أن نحمل كاهل الدولة؟ سؤالي الأخير أن الكثير يحصل على مدراء المنافذ يعني وصلنا أنا شخصياً وصلت إلى حالة أذا أزور منفذ أو يوجد عندنا منفذ في محافظة ميسان من أذهب وأزور المدير الجديد لم أخذ رقم الهاتف وتوقع بعد شهر أو شهرين يستبدل ما هو سبب هذا الاستبدال؟ الأن يشاع أن هذا لمن يدفع أكثر يكون في هذا المكان والعهد على الراوي وهذا ما يحصل ويتداول في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب هذا دورك ما لا علاقة للتواصل الاجتماعي هذا أنت جهة الرقابية المسؤولة على أي طرق وتذهب وتراقب واذا وجدت به أي خرق أكتب به ونأخذ به أجراء.

- النائب ريبوار كريم محمود حسين:-

السيد الرئيس الهدف من الاستضافة ومن الجلسة هي البدء بالعمل لتفعيل الإرادات الداخلية حتى نخرج من دوامة الاعتماد الكامل على نفط، الآن نحن عندنا نرى اكثر من لقاء تلفزيون من جنابكم الكريم أنتم تركزون في موضوع الضرائب على قرار (٩٥٧) سنة ٢٠٢٥ والذي مبني على قانون رقم (٢٢) ٢٠١٠ هنا جنبكم ناسين وهذا طبعا جزء عليكم وجزء على المجلس نحن يجب السيد الرئيس أن نعمل على هذه الفقرات المهمة مثلاً مشاريع الاستثمارية معفية جزء كبير منها من الضرائب إلى (١٠) سنوات أو (١٥) سنة بأرقى أماكن المدن شركات والكبار التجار يستحصلون على أراضي مهمة جدا بمليارات الدولارات ويبيعون شقق ومنازل بأسعار عالية جداً أعلى من بعض دول المتقدمة ولا يدفعون دولار ولا دينار ضريبة ونجي نركز على ضريبة البيض والمطاطة واللبن والعالم المتقدم يبدو من الأعلى فأتمنى أنه جنابكم تركزون على هذه النقطة الأساسية، وهذا طبعا جزء على الحكومة وجزء الأخر على المجلس حتى بالذات البرلمان يكون لها دور في تعديل بعض القوانين المهمة متعلقة بموضوع الضرائب على المشاريع الاستثمارية بالذات، نقطة ثانية بالنسبة لسيكو هذا جنابك أستاذ (عمر) وضحت وأنا ألتقيت خلال الأيام الماضية بناءً على طلب بعض التجار في إقليم كردستان التقيت ببعض الأخوة المهتمين بهذا الجانب والمسؤولين على هذا الملف كونه شيء رائع أنا رأيته، السؤال جنابكم قلت الإقليم لم يوافق؟

فقط ما وضحت ما هو سبب عدم الموافقة نحن أحزاب من الإقليم عندنا كتل برلمانية في برلمان الإقليم عدنا ثقل داخل الإقليم يجب نعرف حتى نضغط على الإقليم اذا الخلل من طرف الإقليم مما أقول أن الحل يكون بهذا الطرح يقول يجب التاجر الكردي أو التاجر الموجود في الإقليم يدخل بضاعته من المنافذ الاتحادية وبعدين يروح باتجاه الإقليم هذا أولاً الكلفة ثانياً بالإقليم لا يتم أدخالة يقول كيف يتم أدخالة أنت استوردت من غير مكان وما عندك تعرفة ويدفع مارتين جمرك ومارتين ضرائب وإلى آخره فهذا يصير عبئ كبير على كاهل المواطن رجاء وضحنا سبب عدم موافقة الإقليم حتى بدورنا بحل هذا الموضوع وان ساعدكم بحل لصالح المواطن فقط.

- النائب أسوان سالم صادق الكلداني:-

سؤالي الأخ دكتور (عمر) هل المنافذ التي قلت والجميع يعلم أنها غير دكتور عمر حضرتك ذكرت وكلنا نعرف بين المنافذ الحدودية الكثير من المنافذ الحدودية هي ليست تحت سلطتكم هل هناك تقديرات الأرادات الموجودة لهذه المنافذ موضوع الآخر دكتور عمر عندك علم يعني بهذه المنافذ ما الذي يدخل بيها يومياً يعني أنا كنائب من محافظة نينوى يوجد شخصية متنفذة في أربيل تشتري نفط من قوات قسد كل كم يوم تدخل اكثر من مئة صهريج وسعر البرميل من (٣) إلى (٥) دولار عندك علم بهذا التهريب النفط الذي تم شرائها وتتحول إلى مصافي في إقليم كردستان، موضوع الآخر هناك دخول كميات كبيرة من الأدوية المنتهية الصلاحية من خلال منافذ دهوك ونينوى إلى نينوى ومنها إلى بغداد هل عندكم علم وجرد بهذه الأمور التي تجريء، نقطة أخرى أستاذ عمر الكثير نعلم هناك الكثير ليست بمنافذ وإنما طرق من خلال نينوى والحدود مع سوريا ولكن ليست بمنافذ ليست منفذ رسمي ولكن طرق التي هي تحت سيطرة الإقليم وهي تابعة إلى الحكومة الإدارية في نينوى هذا ثلاثة أسئلة سؤالي لأخ مدير الضرائب هل هناك جرد واستحصال ضرائب من المجمعات السكنية

في بغداد والمحافظات وفي إقليم كردستان هل هناك لديكم جباية من المجمعات السكنية والبيع الأراضي وما شابه للضرائب هل هي موحدة ليكون هناك علم لدى النواب ليتم إضافة هذه المبالغ واستقطاعها من رصيد حكومات إقليم كردستان، نريد كتاب مفصل لان اليوم يا أخي يا أخواني النواب اليوم عشرين سنة نحن ما عدنا سيطرة السيد الرئيس نحن مؤتمنين على أموال الشعب نطلب من الأخوة تزويدنا بكتاب رسمي بما يجري في المنافذ الحدودية وما هي الواردات خلال عشرين سنة من عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ لهذه السنة والأخ مدير الضراب العامة نطلب أيضاً جرد بالضراب مستحصلة والتي جاءت إلى خزينة الدولة إلى وزارة المالية من إقليم كردستان ما هي المبالغ وهل لديكم علم بالمبيعات التي تجري في إقليم كردستان.

- النائبة زينب اسماعيل عطيه الحسيني:-

طبعا نحن اليوم اسمعنا من ضيوف العزاء عن الاستيراد بس ما اسمعنا لحد الآن على التصدير وين مبدأ الصنع في العراق هذه مهم اليوم نحن يعتبر العراق اليوم كثير لديه من المعامل والصناعات ولكن اغلب هاذي المعامل معطلة وخاصة الآن يأخذ نبذه عن محافظة بابل يعني هناك معامل عندنا ذات جودة عالية يعني تحت أنظمة النظام الأيزو يعني هذه تعتبر هذه المعامل اليوم نحن لو نستغلها ومن مبدأ المنتج المحلي رح يكون هذه

إرادات لتعظيم الإرادات الغير نفطية للعراق طبعاً هنا يقولون أحد الإخوان الحضور قال إن النظام الحوكمة أو الأتمته لم تعمل بالنسبة (١٠٠%) طبعا هذا مشكلة كان بحد ذاته يعني نريد أن نعرف الأسباب يعني لهذا الأمر نحن اليوم كثير نذهب إلى الضرائب نذهب إلى المواطن الفقير البسيط اليوم اذا تأتين بضرائب نذهب إلى المواطن اليوم نحن مثل ما تفضلت السيد الرئيس قلت هذه الدورة تختلف عن الدورات السابقة يجب أن يشهد للعراق بشكل عام والمواطن بشكل خاص بأن هناك فعلاً الدورة تختلف بالعمل وبالفعل.

- النائب عثمان هادي حياوي الشيباني:-

بصراحة الاستضافات مهمة بالنسبة لمجلس النواب، واعتقد اليوم بداية خير لمجلس النواب، اليوم نحن نعرف البلد ووضعه الاقتصادي الذي يمر به صراحةً، انا ارى اليوم موضوع الإيرادات الغير نفطي واعتقد الإخوة الموجودين الان المنافذ او الجمارك أو المنافذ الحدودية اليوم هي مرتبطة بكل مؤسسات الدولة، ونحن نرى سيادة الرئيس قبل كم يوم هناك الكثير من الإشاعات والضجة التي حصلت في رفع الضرائب، وانا اعتقد هذا الموضوع اي موضوع الضرائب او الجمارك والكثير من الإشاعات انا اعتقد يمكن الكثير منها هي فعل فاعل، نريد التأكد من الإخوة يعطونا كل التفاصيل لماذا في هذه الفترة حصلت هذه الهالة الإعلامية بخصوص الضرائب والجمارك ما هي الأسباب؟ انا حسب معلوماتي هي مطبقة قبل سنة تقريباً، بالتالي لماذا حصلت في هذه الفترة بالذات هذا جانب.

الجانب الثاني: اتمنى من جنابكم اعلامنا في بعض الضرائب التي هي تمس حياة الناس وخصوصاً ميسوري الحال، اليوم لا بد ان يكون هناك موازنة، اليوم عندما رفعتم الضرائب استحصلت على ايرادات مقابلها المفترض نحن نراعي ظروف الناس الفقراء هذا واجب الحكومة وواجب الجهات المعنية، اليوم نحن كمجلس النواب ايضا جالسين هنا مسؤولين عن هذه الناس مسؤولين عن الشعب ومسؤولين عن ناس تسأل وتتساءل، نحن الذي نراه مع الأسف بعض المنافذ الحدودية والكثير منها لا نريد ان نرمي اللوم على من يلزمها أو مسؤولها، لكن الذي نراه صراحةً هذه المواضيع الموجودة في كل المنافذ هناك الكثير من المتنفذين تتحكم بها خارج الإرادة، نحن نتمنى من جنابك سيادة الرئيس المنافذ الحدودية يجب ان يكون هناك ارادة حقيقية من الدولة وانا صريح بكلامي، يجب ان تكون هناك ارادة حقيقية نحن لا نريد ان نقول يومياً مسؤول المنافذ الحدودية مثلاً في محافظة (ديالى) في (سومر) في (مندلي)، بالتالي اليوم يطبق بعض القوانين، والذي هو مجبر على ان يطبقها لكن يوجد هناك امور اكثر، بعض القضايا التي تحصل داخل المنافذ من المفترض نحن نكون اما ان يتكلموا لنا في الأمور الصحيحة ويكون في العلن، يوجد هناك متنفذين يسيطرون على المنافذ الحدودية ويهدرون في المال العام، اليوم تحدث السيد مدير عام الضرائب قال رفعت الإيرادات من (٥٠٠) مليار الى (٢,٥) ترليون، نتمنى ان تزداد اكثر لان هذا نحن نتمنى ان تنفع خزينة الدولة، بصراحة البلد وضعه المالي صعب ومحرج.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يعني يوجد خلل بالرغم قال الثلاثة أشهر الأولى (٤٠٠) ولماذا نحن دققنا، قبلها ايضاً (٢) ترليون.

- النائب عثمان هادي حياوي الشيباني:-

هذا موضوع مهم وانا اتمنى سؤالي هذا يجيبوا عليه الإخوة يا كتل ترى صراحة يوجد اشاعات وامور لكن نحن مع استحصال الضرائب بالطرق القانونية هذا جانب.

الجانب الثاني: اليوم تعرف الجمركية القوانين التي شرعها مجلس النواب يجب علينا نحن ان نسيطر عليها من خلال حماية المنتج الوطني، نحن كيف نحمي منتج وطني وعليك انت مسؤول الجمارك والضرائب لا تنفذ القوانين التي تطبقها، بالتالي يجب مراعاة الفلاح ومحصوله يزرع ويبيع بأرخص الأسعار، المستورد يباع بأضعاف مضاعفة، بالتالي لا بد ان يكون هناك موازنة بين العرض والطلب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أؤيد كلامك السيد النائب.

- النائب عثمان هادي حياوي الشيباني:-

القضية الأساسية التي اريد طرحها هي من قضية اختصاص انا سابقاً كنت ضابط، حالياً كثير من المواطنين الذين راجعوا دوائر المرور وجدو غرامات في اماكن هم غير موجودين فيها، فتبين ان هذا العجلات متوائمة، عندما ذهبت مع الأصدقاء فقط في بغداد أكثر من (١٠٠٠) عجلة خلال سنة، نحن هنا نريد أن نسأل اذا كانت توجد حوكمة وقضايا الكترونية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الف عجلة ماذا سيادة النائب؟

- النائب عثمان هادي حياوي الشيباني:-

الف عجلة بين متوائمة وبين تم إدخالها بدون كمرك، فقط الكرخ والرصافة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كيف تدخل بدون كمرك.

- النائب عثمان هادي حياوي الشيباني:-

هذه تدخل توأمه اي تمضي من الجمارك وبعدها عندما تدخل هناك عجلة مشابهة لها بنفس اللون وبنفس الموديل يضعوا لها لوحات من قبل دائرة المرور وقبل مدة تم الحكم على مجموعة من الضباط.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

منفيس رقم الشاصي باقي التفاصيل.

- النائب عثمان هادي حياوي الشيباني:-

كل هذا يعملوا به، وهناك اصلا لا يوجد فيها لوحة ارقام أرقام وهمية التي يوجد قسم منها على الخطوط، الأن بعد ما تم نصب كاميرات كشفت اعداد مضاعفة ويستطيع أيضاً مجلس النواب ان يوجه هذا السؤال من خلال دوائر المرور، ممكن نحن سوف نكشف عمليات كثيرة عندما تتحول الدولة الى دولة الكترونية، هنا السؤال على المطابقة دول مجاورة الى العراق تعلن ان صادراتنا مع العراق واستيراداتنا وصلت الى كذا مليار دولار، نأخذ مثال تركيا وإيران حسب علمي (٣٥) ترليون عندما تحسب مجموع الإيراد ما بين المنافذ والجمارك والضريبة على ايراد مع دولتين مجاورتين للعراق يخرج الناتج غير مطابق كيف مع دول العالم كلها.

النقطة الثانية: الأرقام التي يعطوها، هذه الأرقام قد في استضافة ثانية يعطونا ارقام اعلى ممكن الزيادة في زيادة الضريبة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات السادة النواب، اليوم نأخذ (٦٠) مداخلة نكملها ونترك الإستضافة، ترغبون يوم الأثنين أو الثلاثاء، اعتقد هناك زيارة يوم الأربعاء الخميس نكمل الجلسة لان هذا الأمر مهم جداً، حتى نتفق ترغبون يوم الأثنين أو الثلاثاء، حسناً موعد الجلسة يوم الاثنين أكمل.

- النائب عثمان هادي حياوي الشيباني:-

هناك مقترح بان كل القضايا الاستيرادية يتم تمويلها من البنك المركزي في شراء الدولار، نحن نسأل الإخوة المختصين لماذا لا تكون هناك الية اثناء تحويل المبلغ لاستيراد البضاعة يتم خصم الأجور التي هي الجمرك والضريبة وننتهي من هذا الموضوع، اي مسؤول البنك المركزي عند تجهيز حوالة الى خارج العراق لشراء أي سلعة يتم خصم الضريبة الجمرك وننتهي من قضايا الحدود ودخول الحدود ومضى الموظف ومضى المعقب، وهذه الطريقة الأمثل ومعمول فيها في كثير من الدول.

- النائب عامر عبد الجبار اسماعيل:-

اليوم نتحدث عن أزمة اقتصادية خطيرة، والأزمة في السنوات السابقة والحكومات السابقة كانت هي العجز في الموازنة حتى بلغ في هذه الحكومة (٣٥)% نسبة العجز، مع العلم قانون ادارة المالية ينص على ٣% الحد الأعلى نحن وصلنا مرحلة العجز في الرواتب، بعد ان وصلنا الى درجة الرواتب نأتي نناقش موضوع الإيرادات الغير نفطية الحكومة تركز على الجمارك والضرائب المنافذ الحدودية الغرامات المرورية والغرامات البلدية، هذا مؤشر خطير هذا قهر للناس عندما تكون القاعدة استشارية للحكومة الذي يبلغ عددها بالمئات عقليتهم فقط يتجهون على قهر المواطنين في الضرائب والجبايات والغرامات المرورية، هذا يدل على ان هناك ضعف في صناعة القرار، اذا اردنا ان نعالج الأزمة أنا اقترح ان المرشح القادم لرئاسة الوزراء هل يمتلك برنامج، نحن وصلنا الى ازمة رواتب هل لديه قدرة على ايجاد حلول، نعم توجد لدينا حلول ونستطيع ان نحقق جباياتهم دون قهر المواطنين، اما القاعدة الاستشارية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب انا أؤيد كلامك، المرشح لرئاسة الوزراء أو المكلف اذا لم يأتي ببرنامج ويتم عرضه على لرئاسة الوزراء المشاكل والمقترحات لحلول هذه المشاكل، لن نصوت له على البرنامج الحكومي ابداً، اليوم نحن نتكلم على وضع اقتصادي مزري، في الإعلام لا نستطيع نتكلم كل الكلام، لا نريد

ان نؤجج الشارع وضع البلد الإقتصادي جداً صعب، يجب على المكلف الذي يأتي لمجلس النواب اذا لم يعرض البرنامج الخاص به والمشاكل وألية الحلول لن نصوت له على البرنامج الحكومي.

- النائب عامر عبد الجبار اسماعيل:-

نحن لدينا حلول اخرى غير قهر المواطنين هي الهدر الإقتصادي الغير منظور، اتمنى من مجلس النواب استضافة رجال الأعمال الصناعيين والقطاع الخاص والزراعيين القطاع الخاص وشركات السياحة القطاع الخاص هو الأولى في المناقشة من الجبايات القاهرة للمواطنين، وانصح رئيس الوزراء القادم تسريح كافة المستشارين الذين تم تعيينهم في المحاصصة الحزبية الذي هم فقط عدد بدون فائدة ولا يوجد صنع قرار.

- النائب علي صابر كاظم الكناني:-

سؤال موجه الى السيد مدير عام الضرائب، ما هي نسبة الامتثال الضريبي الفعلي مقارنة بالحجم الحقيقي للنشاط الإقتصادي، وما هي خططكم لزيادة هذه النسبة، أرجو ان يسجل هذا السؤال لطفاً.

السؤال الثاني: مشترك للسادة المختصين، ما هي ابرز التحديات لتي تواجهوها في زيادة الإيرادات الغير نفطية وكيف بمكن لمجلس النواب ان يساعدكم في التغلب على هذه التحديات، لدينا مقترح زيادة في الضريبة على الأشياء الكمالية مثل المجوهرات الساعات وغيرها العجلات الفارهة، بدل الذهاب الى الزيادة على المواد الغذائية أو المنظفات وغيرها اكيد هذا سوف يؤثر على المواطنين بشكل مباشر.

- النائبة سهام منعم عبد الحسين المحنه:-

نقف اليوم لمناقشة التحدي الأكبر الذي واجه استقرار الدولة العراقية وهو تذبذب الإيرادات العامة وارتهان سيادتنا المالية لتقلبات اسعار النفط العالمي، ان الحديث عن الإيرادات غير النفطية لم يعد كلفاً فكرياً بل هو استحقاق دستوري وضرورة أمنية، بالنسبة للنظر الى البيانات المالية نجد اننا لا زلنا نراوح في مكاننا رغم كل الوعود، تاريخياً كانت الإيرادات الغير نفطية الضرائب الجمارك والرسوم تشكل في المتوسط ٧% إلى ٩% فقط من الموازنة بين عامين (٢٠١٩, ٢٠٢١) حالياً طمحت الموازنة الثلاثية لأخر ثلاثة أعوام للوصول بها الى حوالي (١٣) واقع (١٩) ترليون دينار، لكن الواقع بشير الى فقط تيسير رواتب، مقترحات ممكن نطرحها الى السادة النواب واقترح على الحكومة تفعيل مبدأ المقايضة السيادية في الاتفاقيات الدولية، لا يمكن ان يستمر العراق كأكبر سوق استهلاكي الى دول الجوار، بينما نحرم من حصصنا المائية يجب ربط التسهيلات التجارية بضمان تدفقات مائية مستدامة تدعم القطاع الزراعي، سوف يحول الزراعة من قطاع مستنزف للدعم الى قطاع مورد للضرائب، لا يمكن ضبط الإيرادات بالورقة والقلم كانوا السادة الضيوف ان الأكمتة بصورة ١٠٠% انهم مستخدميها، لو استخدمت الأكمتة شاملة في الجباية الإلكترونية في كافة المنافذ الحدودية وهذا سوف يقضي بنسبة ٦٠% من الفساد المالي.

- النائب عبد الرحيم جاسم محمد الشمري:-

البيانات في تصاعد وهذا شيء جيد يحسب لكم منذ عام ٢٠٢١ الى عام ٢٠٢٥، المشكلة في المنافذ الجمارك والضرائب حسب فهمنا يوجد تزايد، المشكلة الحقيقية تقريباً في الإقليم نحن استضفنا مدير المنافذ في لجنة النزاهة في الدورة السابقة وتكلم احد السادة النواب انه يوجد (٢١) منفذ خارج سيطرة الحكومة اي ليس رسمي اذا صح التعبير موجودات في الإقليم هذا هو الذي يؤثر على الإيرادات حسب ما سمعنا من جنابكم ويؤثر على الناتج المحلي، إذا ما المطلوب منا اليوم انتم هنا لحل مشكلة ما هو المطلوب منا ومن مجلس النواب ما هو القرار الذي تريدوه، من هي الجهة التي تريدون منا مخاطبتها ومساعدتكم في هذا الأمر أنتم اعلمونا حتى نستطيع مساعدتكم في هذا الأمر، هذه الإيرادات تعود الى البلد والمستفيد منها في الدرجة الأولى هم مواطنين إقليم كردستان هذه المنافذ الغير صحيحة تؤثر على الإيرادات، بالتالي يفترض وجود أزمة في إقليم كردستان في مسألة الرواتب وغيرها، اذا كانت الإيرادات اكثر التي تأتي من الإقليم بالتالي سوف تعالج مسألة الرواتب والى اخره، ليس فقط الإيرادات الغير نفطية هناك ايضاً قضايا اخرى مثلاً قضية الموارد الغير نفطية مثلاً حقول المشراق هي من أكبر الحقول المنجمة في العالم، يقدر احتياطها تقريباً (٦٠٠) مليون طن متوقفة منذ عام ٢٠٠٣ هذه فيها ايرادات كبيرة وفي عام ٢٠١٠ خصص لها مبلغ في موارد الموازنة الإستثمارية وإلى الأن لم يفعل هذا الموضوع، انا اعتقد اذا تم تفعيل الموارد الأخرى الغير نفطية مثل الكبريت في المشراق الموارد الاخرى اعتقد سوف يكون حافز أو قوى لموارد البلد.

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي:-

انا اتمنى في هذه الجلسة ان يحضر رئيس مجلس الوزراء وكذلك حضور السيدة وزيرة المالية ومحافظ البنك المركزي ورئيس هيأة الإعلام والإتصالات ووزيرة الإتصالات، للتكلم عن الوضع المالي وما هي رؤيا الحكومة ودوائر الحكومة لموازنة عام ٢٠٢٦ عندما نعلم ويعلم السيدات السادة اعضاء مجلس النواب ان للأسف الشديد الموازنة الثلاثية فشلت فشلاً ذريعاً في تطبيقها الحكومة وخصوصاً السنة الأخيرة سنة ٢٠٢٥ لم

تصل لنا جداول الموازنة، لا يعرف مجلس النواب السابق ولا حتى جنابكم كيف تقوم الحكومة في الصرف إلى هذه الحظة وما هي الألية القانونية لصرفها، استضافة السادة المحترمين، السيد رئيس هيأة المنافذ الحدودية ومدير عام الجمارك ومدير عام الضريبة وأيضا في الموازنة الثلاثية اضفنا اكثر من (١٨) فقرة لزيادة الواردات الغير حكومية منها الضرائب على مواقع التواصل الإجتماعي، لم نرى شيء تحقق ولم نعرف ما هو الذي تحقق ولم نرى الواردات وما هي الصرفيات، وبما ان الرئيس والرئاسة ترى أن نستمر في هذه اللجنة اتمنى ان يكون السيد رئيس مجلس الوزراء، السيدة وزيرة المالية، محافظ البنك المركزي، وزيرة الإتصالات، ورئيس هيأة الإعلام والإتصالات لمناقشة الحلول الحقيقية الناجعة التي وضعت في الموازنة الثلاثية من اجل تعزيز الإيرادات المالية للدولة أين وصلت لماذا نحن ما زلنا على النفط ما الذي جرى انخفض النفط ارتفع النفط والى اخره، المنافذ الحدودية واقعاً كان هناك برنامج تصاعدي وجيد لإدارة المنافذ الحدودية، وتم استضافة السيد (عمر) عدة مرات في النزاهة وبين لنا امور كبيرة ومهمة وخطيرة، المنافذ الحدودية تحتاج قرار سياسي حقيقي حازم وقوي أي كلام على المنافذ الحدودية وواردات المنافذ الحدودية وادارة المنافذ الحدودية دون ان يكون هناك قرار حازم وحقيقي وأولها الغاء كافة الاستثناءات، هناك مؤسسات دينية هناك مؤسسات خيرية الى اخره، هناك ثغرات في قانون الجمرك وقانون الضريبة من خلالها يعطى استثناء مثلا (١٠) الاف طن من خلال هذا الاستثناء يأخذ مليون طن والفساد على قدم وساق في كل المنافذ الحدودية، لذلك نقاش الواردات الغير حدودية هو فقرة لا تتجاوز ١% من الخطر المحدق في البلد للأزمة المالية القادمة، الأزمة حقيقية الأزمة خانقة، لذلك نحتاج ان نتكلم جميعنا بصراحة اليوم جنابك يفاجئ والشارع والسادة النواب قرارات نسمعها من الشارع، المجلس الإقتصادي من الحكومة تصدر قرارات في حكومة تصريف الأعمال نحن لم نطلع عليها صداها نحن من سوف يتحملها كإدارة بلد سواء كان مجلس نواب أو مجلس الوزراء القادم، لذلك واجبنا ان نستضيف الجهة التي تقوم في اصدار هذه القرارات والاطلاع عليها حتى إما ان نقتنع بها وندافع عنها ونقف مع دولتنا ونقول هذا صح وهذا خطأ والى اخره.

- النائب طه هاتف محي الدفاعي:-

نحن سمعنا من الإخوة السيد رئيس هيأة المنافذ والمدراء العامين الجمارك والضرائب عن المشاكل والمعوقات وايضاً عن تطبيق النظام الرقمي الجديد (الإسكودا) والإيجابيات الخاصة به، نحتاج في نفس الوقت الى استضافة نخبة من الاقتصادين ورجال الأعمال والتجار حتى نستمع منهم حجم المشاكل التي تواجههم وهم في الميدان، ونتمنى تكون هنا الإستضافة ونستمع مشاكلهم ايضاً على هذا النظام وما يواجهوا في المنافذ الحدودية.

من المعروف ان المواد والبضائع تفحص عن طريق دائرة اسمها السيطرة النوعية، الان في الآونة الأخيرة او منذ عام تقريباً تم جلب شركتين فاحصة وهذه تأخذ جباية مهولة على كل حاوية (٢٠٠) الف دينار مقابل ٥% تذهب الى ميزانية الدولة، نطلب من الإخوة ان يبينوا لنا لمن هذه الشركتين الفاحصة (شركة المناهل, وشركة مسار الخبراء) هذه الشركات لمن ومن غير المعقول شركتين تفحص كل هذه المواد، ما هي امكانيات هذه الشركات التي تفحص كل المواد والبضائع الداخلة للعراق.

- النائبة سهام موسى حمود الموسوي:-

اليوم استضافتنا الى السادة رئيس هيأة المنافذ ومدير عام الضرائب ومدير عام الجمارك هو حول زيادة الإيرادات الغير نفطية، الاحظ ان هناك التركيز فقط على الضرائب، لكن بقية دول العالم لديها مصادر اخرى اي المفروض ان الدولة والحكومة تتجه بتعظيم الواردات بدعم وتنويع الاقتصاد، مثلاً دعم الزراعة دعم الصناعة ودعم السياحة وكثير من الأمور التي ممكن ان ندعمها كي نعظم الإيرادات، سؤالي الى السيد رئيس هيأة المنافذ كيف تتعاملون مع مافيات التهريب في المنافذ الحدودية؟ ونحن نعلم ان هناك مافيات متمرسة في هذا العمل ومدعومة من خلال وجود بعض الموظفين الفاسدين في هذه المنافذ وايضا وجود تجار لديهم نفوذ في هذه المنافذ، اليوم اذا قلت لي لا يوجد تهريب أنا أقول لك كلا يوجد تهريب وتحايل على المسؤولين في هذه المنافذ، هل هناك تدريبة وتأهيلية للقائمين في هذه الأعمال سواء في المنافذ في دوائر الضريبة؟ واعداد كوادر متمكنة ونزيهة في ادارة هذا الملف المهم، ايضاً يحتاج تهيئة بيئة تشريعية لإعداد قوانين وتعديل القانون الضريبي من خلال اعداد قانون للضريبة وارساله الى مجلس النواب لسد الثغرات للتحايل الضريبي في دوائركم.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

اكيد نحن نعرف الإيرادات الغير النفطية والمؤسسات الحاضرين لكن هي بداية لدراسة هذا الأمر سوف اسأل عدة اسئلة وارجو الرد عليها، الكتب الرسمية للدوائر المختصة لأنها مهمة جداً الإشارة إليها.

أولاً: اسأل الأخ مدير الجمارك مبالغ الرسوم الجمركية التي يتم استحصالها لإدخال البضائع، تقوم باستحصالها عن طريق الفيزا كارت، كم نسبة المبالغ التي تستقطع للشركة من هذه المبالغ.

ثانياً: الأمانات الجمركية ما هو مصيرها، هل هي موجودة أو ارجعتم جزء منها أو ارسلتم البقية الى خزينة الدولة، نحن خوفنا تصبح مثل الأمانات الضريبية وتصبح سرقة قرن جديدة، ساحة الترحيب ما هذه وما هو موضوعه؟ اطلب الشرح بها كاملاً، اضافة اود اسأل جنابك كم حاوية تدخل في حاوية الترحيب يومياً كم؟ ما يقارب (٣) الاف حاوية، سيادة الرئيس ارجو الانتباه لهذا الموضوع (٣) الاف حاوية تدخل دوام ساحة الترحيب نفرض من الساعة التاسعة الى الساعة التاسعة أي (١٢) ساعة لنحسب كم دقيقة تستغرق لدخول الحاوية دقيقتين أو ثلاثة دقائق لديك (٣٠٠٠) حاوية كيف يتم فحصها؟ في (١٢) ساعة (٣) الاف حاوية اذا لا يتم فحص سوى ١% من الحاويات فقط وباقي الحاويات بدون فحص، السيد المدير يقول في (١٢) ساعة كل حاوية اقل شيء اذا اردت ان تفتح باب وتغلقها تحتاج ربع ساعة كيف تستطيع فحص (٣) الاف حاوية، المواد التي يتم مسكها معدل التهريب مثل الغذائية والأدوية التي غير منتهية الصلاحية تهرب، لديهم مخازن مبردة يحفظوها اذا هذه المواد عند مسكها تعود للحكومة تباع في مزاد او يتم اتلافها، أنا أؤكد لك يتم تلفها لا تعود الى الحكومة ولا غيرها صحصح هي غير منتهية الصلاحية، تنتهي صلاحيتها نحن ليس لدينا مخازن مبردة.

ثالثاً: المديريات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سؤالك هو للمنافذ أو الجمارك.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

سؤالي هذا كله الى الجمارك.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التفصيل عن المواد المتروكة الغير رسمية اين تذهبون بها، الكميات والألية، والألية التي يتم التسليم بها.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

مدير المديرية فترة بقائه كم سنة أو ستة اشهر أو سنتين، لماذا يوجد منهم (٤) سنوات وما زالوا موجودين، ما هو موضوع هؤلاء؟ اكتب لي بهم وانا سوف اجيبك سيادة المدير العام، ايضاً الذي يخرج من المركز الكمركي من المفروض يعود الى مديريته بعد الانتهاء من واجبه في المنافذ الحدودية يعود الى مديريته لماذا البعض لا يعود الى مديريته البعض يتناوبون والأغلبية يتناوبون هذا الذي نود الإطلاع عليه.

رابعاً: في المنافذ الحدودية هل لدينا موازين جسرية لمعرفة كمية المواد الداخلة، ارجو ان يجيب عليها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذه الأسئلة التي تم ذكرها السادة المستضيفين هذه كلها تثبت لديكم ويتم الإجابة عليها، تذكرون اسم النائب الذي وجه السؤال لكم ويتم الإجابة عليها.

- النائب احمد داغر جاسم الشبيبي:-

اتكلم في ما يخص محافظة البصرة، هو عدم السيطرة على البضائع التي تدخل عن طريق اقليم كردستان وهذا يسبب خسارة كبيرة للشركات والمزارع التي في محافظة البصرة، في البصرة اكثر من (٢٠٠) معمل دواجن للدجاج البياض الذي يخسر بسب دخول البيض من اقليم كردستان، اضافة الى المزارع الذي كان عددها اكثر من (١٠) الاف وخمسمائة مزرعة في البصرة الان لا يتجاوز (٢,٥٠٠) الف مزرعة وذلك بسبب دخول الخضراوات عن طريق اقليم كردستان، اليوم الدولة تشجع المواطن وتشجع المنتج الوطني، ولكن عدم سيطرتها على المنافذ الحدودية هذا يثبت خسائر كبيرة الى التجار، المعمل الواحد في خسارة مليونين مليار دينار عراقي ما هو ذنب التجار في عدم حمايتهم هذا أولاً.

سؤالي الى السيد رئيس هيأة المنافذ الحدودية.

ما هي الإجراءات التي تخص المنافذ الغير رسمية؟ اليوم كلنا نعلم المواطن اذا اراد الدخول الى كردستان يجب ان يقيم ويأخذ اجازة وموافقة حتى يدخل، كيف البضاعة تدخل الى محافظاتنا وعدم حماية المنتج الوطني، خلال السنوات منذ عام ٢٠٢٢الى عام ٢٠٢٥هناك اكثر من عشرين مليار دولار هو حجم الاستيراد من تركيا عبر منافذ الإقليم، كم الضريبة وكم الواصل وكم الغير واصل.

- النائبة أيات أدهم حسين السور ميري:-

نتحدث اليوم عن ضرورة قصوى ليس مجرد خيار اقتصادي وهي فك الارتباط التاريخي بين موازنتنا واسعار النفط العالمية، ان الاستمرار في الإعتماد على النفط بنسبة تتجاوز ٩٠% يضع امننا الغذائي والإجتماعي في مهب الريح عند اي هزة في الأسواق العالمية أو الدولية، لذا اود التركيز في مداخلتي على النقاط الجوهرية التالية.

أولاً: اصلاح المنظومة الضريبية الجمركية، لا يمكننا الحديث عن إيرادات غير نفطية والحدود لا تزال تعاني من الثقوب السوداء، أطالب بجدول زمني نهائي لأتمتت المنافذ الحدودية بالكامل وربطها الكترونياً بالبنك المركزي والوزارات المعنية لمنع التلاعب والتزوير تفعيل الضريبة التصاعدية على الشركات الكبرى والقطاعات الربحية مثل الإتصالات والمصارف بدلاً من ارهاق كاهل صغار الكسبة.

ثانياً: تفعيل القطاعين الإنتاجيين الزراعة والصناعة، الواردات الغير النفطية لا تأتي من الجباية فقط بل من الإنتاج، يجب مراجعة القوانين التي تعطل الاستثمار الصناعي نحن بحاجة للمصانع المعطلة الى وحدات انتاجية ترفد الخزينة بالضرائب وتوفر فرص العمل، مما يقلل فاتورة الاستيراد بالعملة الصعبة.

ثالثاً: رقمنة الخدمات الحكومية، الجباية الالكترونية، هنالك ضياع هائل في ارقام الجباية، كالكهرباء، الماء، أمانة رسوم، البلدية، الحل ليس في زيادة الرسوم على المواطن بل في حصر الجباية الكترونياً لضمان وصول كل دينار الى خزينة الدولة بدلاً من ضياعه في دهاليز الفساد الاداري.

رابعاً: الاهم استثمار الاصول المملومة للدولة، تملك الدولة آلاف العقارات والاراضي في مواقع استراتيجية لكنها أما متروكة أو مستغلة بعقود ايجار زهيدة لا تتماشى مع القيمة السوقية الحالية، إعادة تقييم هذه الاصول كفيلة بتحقيق ايرادات سنوية ضخمة، الخلاصة أن تعظيم الواردات غير النفطية تتطلب، نحن بحاجة الى الانتقال من دولة الجباية التي تبحث في جيب المواطن الى دولة التنمية التي تخلق بيئة استثمارية تولد الثروة، نمو نسبي ولكن غير كافي، ارتفعت الايرادات غير النفطية لتشكل حوالي (١٢%) من مجمل الايرادات في عام ٢٠٢٤ نحو (١٤) ترليون دينار بعد أن كانت لا تتجاوز (٤%) في سنوات سابقة ومع ذلك لا تزال الموازنة تعتمد بنسبة (٨٨%) على النفط الفجوة في الإيرادات الضريبة رغم زيادة التحصيل الضريبي بنسبة (٢٦%) في عام ٢٠٢٤ يصل الى قرابة (٣,٨) ترليون ينار الى ان هذا الرقم لا يزال بعيداً عن الطموح مقارنة بحجم الإستيراد الضخم، هدر المنافذ الحدودية تشير الى تقارير ان ايرادات الجمارك بلغت حوالي (٢,٢) ترليون دينار في عام ٢٠٢٥ لكن المختصين يؤكدون ان الضياع بسبب عدم الاتمتة الكاملة والتلاعب بالفواتير يقدر بمليارات الدولارات سنوياً، ضعف القطاع الإنتاجي مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال تراوح مكانها عند مستويات متدنية أقل من (٤%) مما يجعل العراق سوقاً للمستهلكين وليس دولة منتجة، الأسئلة هي صراحة ليس لرئيس هيأة المنافذ الحدودية إنما لوزير المالية، لماذا لا يتم حتى الأن نظام الاتمتة الشامل(اسكودا) في جميع المنافذ الحدودية.

خامساً: ما هي المعوقات الفنية والسياسية التي تمنع ربط الضرائب والجمارك الكترونياً للقضاء على التزوير.

استناداً الى قانون الموازنة ما هي خطة الوزارة لمعالجة انخفاض الإيرادات الغير نفطية المحققة فعلياً مقارنة بما هو مخطط له حيث بلغت الفجوة في عام ٢٠٢٤ اكثر من (١٠) ترليون دينار.

سادساً: ما هي الإجراءات المتخذة لإعادة تقييم بدلات ايجارات عقارات الدولة التي تمنح بأسعار رمزية لا تتناسب مع قيمتها السوقية الحالية.

سؤال اخر الى وزير التجارة، ماهي خطة الوزارة لتقليل العجز في الميزان التجاري بين النفطي وما هي الحوافز الحقيقية المقدمة للشركات الصناعية المحلية لتصدير الفائض من انتاجها؟

لماذا لا يزال هناك تداخل وتعقيد في اجراءات منح الرخص الإستثمارية للصناعات التحويلية التي يمكن ان توفر ايرادات بديلة وتدعم العملة المحلية.

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ الحدودية):-

أنا أود الإشارة الى موضوع مهم، ان الإيرادات الغير نفطية هي ليست جمارك وضريبة، طبعاً هيأة المنافذ هي جهة رقابية، نحن كمنافذ حدودية ليس لدينا أي ايرادات، الإيرادات هي جمركية وضريبية، أود الإشارة الى موضوع مهم من اجل تعظيم الإيرادات الغير نفطية يجب حضور ممثلو الكهرباء، هناك جباية للكهرباء وجباية للمرور وجباية للأحوال المدنية وجباية للجوازات وجباية لأمانة بغداد وجباية للبلديات وجباية للتسجيل العقاري وجباية عالية جداً للاتصالات وجباية لمسجل الشركات وجباية لشركات التمويل الذاتي، وكذلك شركات التشغيل المشترك وجبايات لسلطة الطيران، الجمارك والمنافذ تشكل جزء بسيط.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

والإتصالات، الإتصالات موضوع الشركات للهاتف النقال هذه فيها مشكلة كبيرة، يجب نبقى عليها.

- السيد عمر الوائلي (رئيس هيأة المنافذ الحدودية):-

هذا يبقى تقدير سيادة الرئيس أن يكون بشكل اجمالي أو كل ملف لحاله.

الأزمة المالية بصراحة هي تشمل كل العراقيين وكل القوميات وكل المذاهب والأديان، علينا بصراحة نحتاج دعم مجلس النواب بربط منافذ الإقليم بمنافذ الحكومة الإتحادية حتى نستطيع ممارسة عملنا بشكل صحيح، أما هيأة المنافذ ابوابها مفتوحة أمام كافة السيدات السادة اعضاء مجلس النواب وكل المعلومات متاحة، وكل الأسئلة الموجودة لكل نائب سوف يتم الإجابة عليها بكتاب مفصل سبق وأن تم الإجابة عليها في الدورات السابقة، لكن سوف ألخص الإجابة الى السيد الرئيس وكذلك لكل السيدات السادة أعضاء مجلس النواب لذين قاموا في توجيه هذه الأسئلة والحكومة والبرلمان أكيد سوف يكون على مستوى عالٍ من المسؤولية في عبور هذه الأزمة، وهذه الإستضافة ستكون لنا داعم كبير في تقديم المزيد ان شاء الله.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة النواب، تُرفع الجلسة الى يوم الأحد.

استاذ (عمر) والسادة المدراء العامين، غداً حضوركم في الجلسة لإكمال النقاش في هذا الموضوع، المداخلة سوف تكون (دقيقة ونصف) فقط لكل المتداخلين.

رُفعت الجلسة الساعة (٣:٤٠) عصراً.

****

****

****

***

*